محضر الجلسة رقم 757

التاريخ: الثلاثاء 20 جمادى الآخرة 1432 (24 ماي 2011).
الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث ساعات وأربع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

علما بأحكام الفصل 56 من الدستور، وطبقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، يخصص مجلسنا الموقر هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل أن أتناول هذه الأسئلة، أعطي الكلمة لأمين المجلس ليطلعكم على ما جد من مراسلات، فليتفضل السيد الأمين مشكورا.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

توصلت رئاسة المجلس بقرار للمجلس الدستوري رقم 813/11 يقضي برفض الطعن المقدم من طرف السيد عبد الخالق القروطي، والرامي لإلغاء نتيجة الاقتراع الذي أجري بتاريخ 2 أكتوبر 2009 في نطاق الهيئة الناخبة لجهة تازة-الحسيمة-تاونات، والذي أعلن على إثره انتخاب كل من السادة حميد كوسكوس، عبد السلام الهمس، علي الجغاوي وحفيظ أحتيت أعضاء بمجلس المستشارين.

وبقرار للسيد الوزير الأول تحت رقم 2010، يقضي بملء المقعد الشاغر الذي كان يشغله المرحوم العلمي التازي برسم الهيئة الناخبة لممثلي غرف التجارة والصناعة والخدمات لجهة-مكناس-تافيلالت من طرف السيد جمال السكاك من حزب التجمع الوطني للأحرار، تطبيقا لمسطرة التعويض.

وتوصلت رئاسة مجلس المستشارين بالنصوص التشريعية التالية:

أولا، مشروع قانون رقم 04.11 يتمم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 04 شعبان 1377 الموافق 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

ثانيا، مشروع قانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية؛

ثالثا، مشروع قانون رقم 59.09 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية؛

رابعا، مشروع قانون رقم 59.10 يقضي بتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

خامسا، مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.99 بمثابة مدونة الشغل المقدم من طرف بعض السيدات والسادة المستشارين؛

سادسا، مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادتين 6 و9 من القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي، المقدم من طرف المستشار السيد حفيظ وشاك من الفريق الاشتراكي؛

سابعا، مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 32.98 بتحديد النظام الأساسي الخاص بموظفي إدارة مجلس المستشارين، المقدم من طرف رؤساء الفرق البرلمانية بمجلس المستشارين.

وبمراسلة من رئيس فريق التجمع الدستوري الموحد، يخبر من خلالها المجلس بتأجيل السؤال الموجه إلى السيد وزير الثقافة حول ترميم المآثر التاريخية إلى جلسة لاحقة.

وتوصلنا كذلك برسالة من رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، يخبر من خلالها المجلس بتأجيل السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حول بناء الحي الجامعي بتازة إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 24 ماي:

- عدد الأسئلة الشفهية : 24 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية عددها : 07؛
- عدد الأجوبة الكتابية : جواب واحد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من القانون الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بسبع طلبات إحاطة، إحاطة المجلس علما بقضايا طارئة، وفي هذا الإطار أعطي الكلمة للفريق الحركي من أجل إحاطة المجلس الموقر علما بقضية طارئة، فليتفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

في مبادرة تواصلية نوعية، قمنا كرؤساء للفرق البرلمانية بزيارة إلى مقر الإدارة العامة لحماية التراب الوطني بتمارة، وقد مكنتنا هذه الزيارة من التأكد أن كل ما راج منذ مدة في مختلف وسائل الإعلام عن وجود معتقل سري بهذا المقر هي ادعاءات لا أساس لها من الصحة، وأن كل ما في الأمر هو أن هذا المقر هو بناية إدارية أمنية، ولا يوجد بها أي مؤشر على وجود معتقل، لا سري ولا علني، حيث اطلعنا في عين المكان على مختلف المرافق التابعة لهذه الإدارة المكونة من مكاتب للموظفين الأمنيين، يقومون بعملهم وفق الضوابط القانونية، ويسهرون كذلك على أداء مهامهم الأمنية النبيلة بكل احترافية وشفافية، قوامها حماية أمن الوطن والمواطنين بتضحيات كبيرة وتفاني منقطع النظير.

وبهذه المناسبة، السيد الرئيس، نعبر عن تنويهنا وتقديرنا بما تقوم به مختلف الأجهزة الأمنية لحماية التراب الوطني ومكافحة الجريمة والتصدي لكل المحاولات الإرهابية، مسجلين اعتزازنا بالمقاربة الاستباقية التي أبانت عنها أجهزة الأمن في تفكيك العصابات الإجرامية والإرهابية التي ما فتئت تسعى لزعزعة أمن واستقرار وطننا العزيز، وخير دليل على هذا المجهود هو الطريقة الاحترافية التي تم من خلالها، وفي زمن قياسي، الكشف عن مرتكبي الهجوم الإرهابي على مقهى "أركانة" بمراكش. هذا المجهود تم في إطار احترام القانون، مكن بلادنا من إعادة بناء الثقة لدى السائح الأجنبي، حيث استرجعت مدينة مراكش حيويتها السياحية المعهودة، والتي كانت مستهدفة من مدبري العمل الإرهابي والإجرامي.

وفي نفس السياق، لابد أن نسجل إدانتنا الشديدة للاعتداءات المتواصلة التي تطال رجال الأمن وحراس بعض السجون ببلادنا، خاصة في سجن سلا، الذي كان مؤخرا مسرحا للتمرد من قبل متطرفين مدججين بالأسلحة البيضاء.

وفي هذا الإطار كذلك، وانطلاقا من مرجعيتنا الحقوقية، كمدرسة سياسية ناضلت نصف قرن ولا تزال من أجل مغرب الحريات العامة، وساندنا ونساند في مختلف المحطات كل المطالب المشروعة لتوسيع مجال الحرية وحقوق الإنسان، فإننا في نفس الوقت نؤكد على أن الحرية لابد أن تكون مقرونة بالمسؤولية، كما لا يعقل تحت أي مبرر أو مسمى أن تستباح حقوق المجتمع والوطن باسم المفهوم المغلوط للحرية وحقوق الإنسان.

أما من جانب آخر، السيد الرئيس، في هذه الظرفية التي تضطلع فيها بلادنا إلى تعميق الإصلاح المؤسساتي، نفاجأ بتصريحات منشورة في جريدة يومية نهاية هذا الأسبوع، منسوبة إلى قيادي في حزب له تمثيلية وازنة داخل البرلمان ونكن له كل تقدير واحترام، ينعت فيها البرلمانيين بأحط الأوصاف، لا يشرفني أن أعيدها على مسامعكم في هذه المؤسسة الموقرة التي نعتها هذا القيادي كذلك بمؤسسة للعصابات.

لهذا، وفي انتظار تأكيد، السيد الرئيس، أو نفي ما نسب إلى هذا المسؤول، فإننا نسجل استغرابنا الشديد لهذا القذف غير المبرر، والذي لا يعمل إلا على تعميق مسافة التوتر بين المواطن والمؤسسات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، مرة أخرى أذكر بأنه إحاطة المجلس علما لابد أن تأخذوا بعين الاعتبار الوقت المخصص لذلك، وتكييف التدخل مع ما هو مخصص له، شكرا.

الكلمة في إطار إحاطة المجلس علما بقضية طارئة لفريق التجمع الدستوري الموحد، فليتفضل المستشار المحترم.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا للمادة 128 من القانون الداخلي، نحيط مجلسنا الموقر بالوضعية المزرية التي تعيشها الوكالة الوطنية للمحافظة والمسح العقاري والخرائطية، والتي تتزامن مع وقفة احتجاجية ضخمة للمتضررين من تعسفات المدير العام والمحافظ العام أمام مقر هذه الوكالة ضدا على قراراتها وأسلوب تدبيرها لهذا القطاع الحيوي، حيث رفض المدير العام ومحافظها العام استيعاب مضامين خطاب 9 مارس، حيث لم يرد هذين المسؤولين الانخراط في الحراك السياسي والنقاش العمومي الدائر اليوم في بلادنا من أجل تصحيح الاختلالات وإرساء حكامة تدبيرية للمرفق العمومي، تعتمد على الشفافية والنزاهة.

السيد الرئيس، منذ أن تم تعيين المدير العام الحالي على رأس هذه الوكالة، والمواطنون يعانون مع السادة المحافظين الذين أصبحوا للأسف مجرد منفذ لأوامره وتعليماته وقراراته التي تخالف كل القوانين الجاري بها العمل في تدبير نظام التحفيظ العقاري، الشيء الذي انعكس سلبا على أداء هذا المرفق الحيوي، الذي عرف اختلالات كبيرة وتراجعات خطيرة تستوجب منا كبرلمان فتح تحقيق فيها وإخضاعها للمساءلة.

فبالإضافة إلى القرارات الجائرة التي تتخذها هذه الوكالة ضد رعايا جلالة الملك، هناك سياسة "حلال على المحافظ العام، وحرام على باقي المواطنين"، ذلك أن هذا المسؤول يملك اليوم عمارة بها شقة تم بناء فوق سطحها شقة مساحتها 136 متر مربع، ولمن يهمه الأمر نضع رهن إشارتهم نسخة من شهادة التحفيظ لهذه الشقة، أضف إلى ذلك أن هذه العمارة هي المقر الإداري للمسح العقاري والخرائطية لعمالة عين السبع بموجب عقد كراء من طرف السيد المحافظ العام لفائدة الوكالة، إنه الشطط في استعمال السلطة واستغلال النفوذ الذي يناضل اليوم الشعب المغربي قاطبة من

أجل القضاء عليه.

ومن بين رسائله ودورياته ومذكرات السيد المدير العجيبة والغريبة التي تتعلق بالملف التقني للبنايات المشيدة على الأراضي المقيدة بالمحافظة، ومما يثير الاستغراب أن هذه الدوريات والمذكرات تطبق بأثر رجعي في بعض الأحيان إلى سنة 1915، الشيء الذي نتج عنه تجميد الاستثمار وتوقيف تجديد العمران، دورية أخرى يطالب من خلالها هذا المدير العام وثائق إحداث البنايات، والتي مع الأسف لا وجود لها في القانون، لأن الأمر يتعلق بمعاينة بنايات موجودة في الأصل ولا جدال ولا نقاش بخصوصها أو ثبوتها، حيث أن إثبات هاته البنايات يكون من طرف مهندس محلف تابع لهذه المصلحة.

لذا، بأي حق يرفض السادة المحافظون تقييد البنايات بالسجلات العقارية، رغم حصول المتضررين وغيرهم على رخصة السكن المسلمة من طرف رئيس الجماعة المعنية، علما بأن هذه الرخصة لا تسلم إلا بعد موافقة لجنة مكونة من العديد من المصالح المختصة والتي توقع على محضر المطابقة وتأذن لرئيس الجماعة بمنح رخصة السكن؟ ألا يعد هذا تحديا كبيرا وخطيرا للسيد المحافظ العام لوزارة الداخلية في شخص رؤساء الجماعات؟

السيد الرئيس،

إن المواطنون يؤدون مبالغ مهمة لصندوق الوكالة في مقابل تحفيظ عقاراتهم، إذ يقوم المحافظ بتقويم العقار بناء على رسالة من المدير العام، ولا يحق للمواطن معرفة مضمونها.

إننا في فريق التجمع...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، ولنا عودة للموضوع إن شاء الله في فرصة لاحقة، شكرا لكم.

الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، الأستاذ أوعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الرئيس،

إن الوضعية التي تعرفها بلادنا، تتميز في الظروف الأخيرة بانتظارية كبيرة، هذه الانتظارية التي تطرح عددا كبيرا من الأسئلة، وتتطلب الجواب السريع والجريء. هذه الانتظارية التي كادت تشل أو توقف أو لها تأثير على الأقل في دواليب الأمور اقتصاديا وسياسيا وحتى في تدبير المؤسسات.

إن نجاح المرحلة الدقيقة التي تعرفها البلاد تستلزم على كل الفاعلين اتخاذ المواقف الواضحة دفاعا عن المشروعية والمصداقية ودفاعا على المشروع المجتمعي الديمقراطي الشمولي والمشترك الذي تسود فيه العدالة الإجتماعية. ونؤكد أن الإصلاحات الدستورية والسياسية المرتقبة، والتي ينتظرها الجميع، لها طابع استعجالي، وفي مقدمتها الإصلاحات السياسية والانتخابية العميقة والكفيلة بإفراز نخب كفأة ونزيهة، قادرة على إعادة الثقة إلى المؤسسات واتخاذ مبادرات دالة لمكافحة الفساد والتخليق وحياد الإدارة، وتسمح بالمشاركة الواسعة لكافة المواطنين كرهان لإنجاح مشروعنا الحداثي وإنجاح المرحلة المقبلة، الأمر يتطلب التفاف لجميع القوى الحية حول مقاربة شمولية، تتعاطى مع إكراهات المرحلة ودقتها والتجاوب مع الحراك الاجتماعي والسياسي، وما يحمله من مطالب مشروعة، وتستحضر ضرورة انخراط الجميع في مشروع توافقي لإنجاح الإصلاح.

إن بقاء هذه الوضعية الانتظارية من شأنه أن يمس بالمكتسبات ومن شأنه أن يضر بالبلاد، فالشجاعة تتطلب ضرورة التحلي بالشجاعة السياسية للتصدي لكل الانحرافات أينما كان مصدرها، وجعل دولة الحق والقانون هي الأساس والنبراس للوصول إلى متطلبات المرحلة الراهنة في أفق برلمان جديد وحكومة جديدة على ضوء دستور جديد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة من أجل إحاطة المجلس بقضية طارئة، فليتفضل احد أعضاء الفريق.

المستشار السيد جمال بونهير:

إعمالا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر ومن خلاله كافة مكونات الرأي العام الوطني بقضية طارئة وعلى درجة كبيرة من الراهنية والخطورة، خاصة في ظل الظرفية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تجتازها بلادنا في الآونة الأخيرة، ويتعلق الأمر بما عرفته العديد من المدن والقرى المغربية من تساقط كميات كبيرة وغير مسبوقة من الأمطار والبرد (التبروري)، خلفت خسائر مادية جسيمة لدى السكان وإتلاف المحاصيل في العديد من الجماعات القروية، كما هو الشأن بإقليم الحمايسات، جماعة حودران، قبائل آيت إيزي، أيت على، جناتن، وجماعة آيت واحي، وجماعة المعازيز، وجماعة آيت إيكو، وغيرها، وحالة أخرى بإقليم الشاوية-ورديغة، ومكناس وتازة وتادلة-أزيلال، حيث أتلفت كل المحاصيل، مما جعل شهورا من العمل المضني و الشاق للفلاحين وخاصة الفلاحين البسطاء والصغار منهم في مهب الريح الذين يعانون أصلا من ثقل القروض وتوجد أراضيهم بشكل جزئي أو كلي في وضعية رهن لدى الأبناك، هذا أمام صمت الحكومة اللا مفهوم وغير المبرر.

السيد الرئيس،

إلى جانب هذه الأضرار التي لحقت المحصول الفلاحي، كانت لهذه الكارثة الطبيعية آثار مباشرة في مجموعة من المدن المغربية، وخاصة مدينة

فاس، حيث خلفت تساقطات الأمطار الطوفانية الأخيرة خسائر مادية جسيمة لدى السكان والتجار وخاصة في العديد من الأحياء الشعبية كالجنانات والمرينيين وظهر المهراز وبصفة أخطر المدينة العتيقة، حيث عاش سكان هذه المناطق كارثة بيئية خطيرة وسط الأوحال والمياه المرفقة بكميات هائلة من النفايات المتراكمة في هذه الأحياء بسبب الإهمال من طرف الشركة المكلفة بجمع النفايات. وقد ترتب عن هذه الفيضانات خسائر كبيرة مما زاد في تعميق الأزمة التي يعرفها التجار والصناع التقليديون بسبب الكساد التجاري والثقل الضريبي.

وإذا كنا جميعا على اتفاق بأن الكوارث الطبيعية تكتسي طابع الصدفة والفجائية، فإن مسؤولية الساهرين على تسيير الشأن الجماعي وتدبير قطاع النظافة والتطهير تظل قائمة بسبب لا مبالاتهم وعدم قيامهم بأي إصلاحات جذرية على مستوى مجاري الواد الحار المبنية منذ عهد الحماية، اللهم بعض الحلول الترقيعية التي يلجؤون إليها كلما حصلت كوارث من هذا النوع، وهو ما يتسبب في سقوط العديد من المنازل والمساجد القديمة من حين لآخر، الأمر الذي يجعل السكان يصفون هذا الوضع بالظلم و الحكرة والتهميش لأنه لم يعد مقبولا الاستكانة إلى كون الكوارث الطبيعية ذات طابع فجائي، خاصة إذا علمنا أن تدبير المخاطر والأزمات أصبح علما قائما بذاته لمواجهة معطى التغييرات المناخية التي يعيشها المغرب.

ومن تم، فإن مسؤولية الحكومة قائمة في معالجة هذه المخاطر والكوارث من خلال التحسيس بأهمية التأمين على الكوارث الطبيعية وإعمال تدابير جد مرنة يستفيد منها الفلاحين وخاصة الصغار منهم.

وفي الأخير، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نرى أن الظروف العصيبة التي يجتازها المغرب على المستوى الاجتماعي تستدعي التعجيل بإيجاد حلول حقيقية ملموسة وعاجلة لهذه المعضلة، وذلك لرفع الظلم والحكرة ووقف زحف الهجرة القروية والاحتقان الاجتماعي على الأحياء الهامشية والبوادي المغربية، والذي لا يقلل منه لحسن الحظ إلا التضامن الاجتماعي والأسري والرعاية السامية لصاحب الجلالة نصره الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

مرة أخرى أذكر بأنه من الواجب علينا جميعا أن نحترم الوقت، ونكيف تدخلاتنا، ولو مكتوبة، مع التوقيت المخصص، أرجوكم، أرانا محرجين في بعض الأحيان من مقاطعة السادة المستشارين المحترمين.

أنتقل إلى الفريق الفيدرالي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، فليتفضل السيد الرئيس مشكورا.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

أحيط مجلسنا الموقر علما، ومن خلاله الرأي العام الوطني، بما تعيشه جامعة القرويين من تردي ووضع غير عادي بفعل عدة عوامل، نذكر منها ما تواجهه منظومة التربية والتكوين بالكلية من مشاكل بسبب التجاوزات والخروقات المسجلة على مستوى تدبير هذه المؤسسة، إن على مستوى عرقلة مشاريع مسالك التكوين، الإجازة والماستر والدكتوراة، أو عرقلة العمل البيداغوجي والسير الطبيعي بالمؤسسة من خلال حرمانها من الميزانية، أو حرمان الطلبة من حقهم في فتح التكوين في الماستر وتفويت الفرص عليهم، ناهيكم عن الفراغ القاتل على مستوى الرئاسة إذ يسيرها رئيس بالنيابة لأكثر من 10 سنوات.

وبناء على ما تشهده جامعة القرويين من تراكم للمشاكل الإدارية والتدبيرية والبيداغوجية وانعكاسها على مستوى التدبير الحكامي الجيد للجامعة كمرفق عمومي، فإننا نثير الأسئلة التالية:

لمصلحة من يتم تأخير تنفيذ مقتضيات القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، وخاصة المادة 15 منه التي تنص على أن الجامعة يسيرها رئيس لمدة 4 سنوات، يتم اختياره بعد إعلان مفتوح للترشيحات؟ علما أن هياكل جامعة القرويين تم تكوينها جزئيا طبقا للقانون السالف الذكر، مجلس الجامعة ومجالس المؤسسات واللجن العلمية.

لماذا سمحت وزارة التربية والتكوين الوصية باستمرار هذا الوضع الشاذ في الكثير من الكليات التابعة لجامعة القرويين؟ نذكر منها كلية اللغة بمراكش التي يسيرها عميد لأكثر من 20 سنة، كلية أصول الدين بتطوان التي يسيرها عميد لأكثر من 18 سنة، وبالرغم من تقاعده لازال يمارس مهام التسيير، كلية الشريعة بأكادير التي يسيرها عميد بالنيابة ولا زال يمارس عمله بالرغم من إحالته على التقاعد، كلية الشريعة بفاس التي يسيرها عميد لأكثر من 11 سنة، وبعد إقالته بتاريخ 22 مارس 2010، يدير شؤونها عميد بالنيابة إلى الآن.

إن هذه الوضعية، فضلا عن أنها تخالف مقتضيات القانون الإطار المنظم للتعليم العالي 01.00 وخاصة المادتين 15 و20، وكذا مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، فإنها تعيق منظومة التربية والتكوين بمختلف المؤسسات التابعة لجامعة القرويين، وتكبح حركة انسجامها وتفاعلها مع التحولات المتلاحقة التي يعرفها التعليم العالي على المستويين الوطني والعالمي.

لهذه الأسباب وغيرها، فإننا في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية نضم صوتنا لصوت أساتذة جامعة القرويين ونطالب برفع الحضر عن هذه المؤسسة بتفعيل مقتضيات القانون السالف ذكره، وإنقاذا للسنة الجامعية بجامعة القرويين.

واحتجاجا على هذه الوضعية، فإن النقابة الوطنية للتعليم العالي بكلية الشريعة بفاس، والتي تخوض إضرابا لمدة أسبوعين ابتدأ من يوم 16 ماي إلى غاية 30 منه لحمل المسؤولين عن وزارة التعليم العالي لوضع حد لهذه

التجاوزات وتطبيق مقتضيات المادتين 15 و20 من القانون رقم 01.00 واحترام مقتضيات اتفاق 22 مارس 2010 بين الوزارة والنقابة الوطنية للتعليم العالي بفاس، فهل تسارع الوزارة إلى تدارك الأمر؟ ذلك ما نؤكد عليه ونتمناه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، ننتقل إلى آخر إحاطة وهي للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

السيد الرئيس،

نحيط المجلس الموقر علما، طبقا للقانون الداخلي، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية والرأي العام الوطني بقضية طارئة تتعلق بموضوعين هامين بالنسبة للمواطنات والمواطنين، أولهما يهم الآثار السلبية للأمطار الطوفانية الأخيرة التي أثرت سلبا على المجال الفلاحي ببعض المناطق، خاصة منطقة سطات، التي عرفت إتلاف ما يفوق 2000 هكتار من مختلف الزراعات وأنواع الأشجار المثمرة، وأقصد أشجار الزيتون، وأصبح السكان وما يعادل 25000 من رؤوس الماشية مهددة بالجوع، خاصة بجماعة عين بلال وجماعة أولاد افريحة اللتان تعتبران من أفقر الجماعات القروية وساكنتها أكثر فقرا وتضررا في هذه المرحلة، مما يستدعي بشكل استعجالي تكوين لجنة مشتركة لمواجهة هذا الوضع المأساوي الحاد.

يضاف إلى ذلك انعكاسات هذه الأمطار الطوفانية على الثمن المرجعي للقمح بصفة خاصة بفعل تقلص الوزن النوعي من 77 إلى 71 مما أثر سلبا على الثمن من 290 درهم إلى 200 درهم من طرف المطاحن، مما يتطلب مراجعة استثنائية للمعايير في ظل التأثيرات المتوقعة على الأعلاف بكل أصنافها.

وإن هذه المؤشرات السلبية التي تعد واضحة بالنسبة لكثير من المناطق، فإن البعض الآخر يعاني من نقص كبير على مستوى الفرشة المائية، ويمكن تقديم نموذج مدينة الداخلة مثالا حيا على هذا الوضع، حيث أن المدينة تعاني اليوم من انقطاع كلي للماء الصالح للشرب، مما يتطلب تدخلا استعجاليا للجهات المعنية لمعالجة هذا الإشكال الذي لا يقل أهمية على سابقيه.

وإذا كانت الأمطار تحمل في طياتها خيرا لحقينة السدود، فإنها في الوقت ذاته تشكل خطرا حقيقيا على مجالات أخرى، ذكرنا من بينها الفلاحة، ونسوق في الشق الثاني مجالا آخر يهم حياة المواطنات والمواطنين وهو وضعية المدن العتيقة وما يلحقها من تهديدات بالانهيار، وما مدن فاس والرباط ومراكش ومكناس إلا نماذج حية على ذلك، يمكن الاستدلال بها، حيث على سبيل المثال نجد تدهور عدد من البنايات بحي باب الخوخة ومنطقة جبانات وعوينات الحجاج ومنطقة زواغة على الرغم من كل الجهود المبذولة من طرف مصالح الجماعة والمقاطعات والسلطات المحلية التي حدت من كارثة كانت لا قدر الله ستكون عقباها كبيرة.

ولذلك، نطلب تفعيل الاتفاقية المبرمة بين الجماعة والجهة وعمالة فاس مع حوض سبو التي لم تر النور إلى اليوم، وهي مناسبة لحث حوض سبو لتحمل مسؤوليته في اتجاه الفيضانات التي تهدد مدينة فاس. والفريق الاستقلالي إذ يطرح من باب المسؤولية الوطنية الثابتة هذه الانعكاسات الخطيرة للأمطار الطوفانية التي عرفتها بلادنا، فإنه يطالب الجهات المختصة بالتحرك العاجل للحد من الآثار السلبية المترتبة عن هذا الوضع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

حضرات السيدات والسادة نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول الأعمال وعددها 19 سؤالا، 7 أسئلة منها آنية والباقي أسئلة عادية موجهة لقطاعات التربية الوطنية، التشغيل، التجارة الخارجية، التنمية الاجتماعية، وقطاعات التربية الوطنية والتنمية الاجتماعية والأوقاف والطاقة والمعادن، الصحة، تحديث القطاعات العامة.

السؤال الأول لقطاع التربية الوطنية، يتعلق بإلغاء الامتحانات التجريبية، للمستشارين المحترمين السادة عبد الرحيم العلافي، عبد الحميد السعداوي، عياد الطيبي، إبراهيم فضلي، لحسن بلبصري.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، السي العلافي.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعيش قطاع التعليم في عدد من مناطق المغرب حالة من الفوضى والتسيب، وأعيدها حالة من الفوضى والتسيب، وذلك جراء الإضرابات المتكررة لرجال التعليم، ناهيك عن غياب المعلمين في عدد من المدارس والمجموعات التربوية بالعالم القروي، الأمر الذي أصبح يقلق آباء وأولياء التلاميذ. ومما زاد في خوفهم هو احتمال وجود سنة بيضاء في بعض المؤسسات، ينضاف إلى إلغاء الامتحانات التجريبية التي لها أهميتها القصوى في مدى استيعاب التلاميذ لمقرراتهم قبل إجراء امتحانات آخر السنة.

ولهذا، نسائلكم، السيد الوزير: ما هو تقييمكم للوضع الحالي لقطاع التعليم؟ وما هي التدابير المستعجلة التي ستتخذونها من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه حتى تتمكن فلذات أكبادنا من مواصلة دراستهم وتدارك ما فاتهم؟

وسأحتفظ، السيد الرئيس، بما بقي من الوقت إلى التعقيب، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لكم الكلمة السيد وزير التعليم المحترم.

السيد أحمد اخشيشن، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكر السيد الرئيس.

فعلا، السيد المستشار، كيثير موضوع سبق لي تحدثت داخل هذه القبة بصدده منذ حوالي شهر. فعلا، كما جاء في تقديم السيد المستشار، تجتاز المنظومة التربوية الوطنية هذه السنة سنة صعبة بكل المقاييس، اعتبارا أساسا للاضطرابات التي أشار لها السيد المستشار، لكن بغيت فقط نعاود أن أؤكد ما سبق أن صرحت به منذ أسبوعين بأن في الوقت اللي كنت تكلمت على هاذ الموضوع داخل مجلس المستشارين، كنا فعلا أمام احتمال سنة بيضاء بالنسبة لواحد العدد ديال المناطق وعدد من المؤسسات، لكن ما تم التوصل إليه من اتفاقات في سياق الحوار الاجتماعي الوطني، وكذلك الحوار الاجتماعي القطاعي، دفع أننا نباشرو نهاية السنة بمنظور آخر، وأعلنت كما صدر بلاغ في هذا الموضوع منذ حوالي 10 أيام بأن خطر ديال السنة البيضاء ما بقاش، ولكن إذا استطعنا أننا ننفذ واحد العدد ديال التدابير الضرورية اللي من ضمنها ما أشرتم إليه من الاستغناء هاذ السنة هاذي بالنسبة للمؤسسات اللي قالت بلاش الامتحانات التجريبية، ولكن أساسا بتمديد السنة لمدة أسبوع من أجل تمكين التلاميذ من التحصيل، وكذلك اتخاذ بعض التدابير ديال الدعم في واحد العدد ديال المناطق.

لكن، رغم ذلك، كنعاود نأكد بأن الأيادي التي تتحرك ضد المدرسة المغربية في أفق التركيع ديالها وخلق هاذ المشاكل اللي عشناها هاذ السنة هاذي لا زالت تستمر، وغنعطي فقط جوج ديال الإشارات:

الإشارة الأولى، أننا في الوقت اللي توصلنا إلى حلول كبيرة لجمل القضايا اللي كتهم كل الفئات ديال المدرسين وديال العاملين داخل القطاع، تم النداء الأسبوع الماضي (يوم الجمعة الماضي) على إضراب وطني من أجل التضامن مع إحدى الفئات من طرف مركزية وطنية. آش كيعني هذا؟ كيعني بأن ملي كنديرو نداء ديال الإضراب نهار الجمعة، كيعني بأن كنطلبو باش التلاميذ ما يقراو لا الجمعة ولا السبت، واحنا عارفين بأن احنا في هاذ الفترة هاذي كنحسبو بالنهار.

لهذا كنعاود نقول بأن باش يمكن لنا ننقذ السنة، احنا اخذينا كل التدابير الضرورية من أجل تمريرها في ظروف عادية، لكن هذا كيتطلب من طرفكم السهر والمتابعة، وكيتطلب من طرف الجميع تحمل المسؤولية، وإلا غادي ندخلو في هاذ الاحتقانات اللي كيعرفها الجميع الآن، بما فيها المواجهات اللي ابدينا كنشاهدوها في واحد العدد ديال المناطق ما بين التلاميذ والأساتذة وما بين الأساتذة وأولياء وآباء التلاميذ، وهاذ الشي طبعا ما كيمكن يشتغل إلا ضد المدرسة المغربية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة في إطار التعقيب، تفضل اللي عبد الرحيم.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، إلا أننا سمعنا أن كثيرا من رجال التعليم سيمتنعون عن مراقبة الامتحانات المقبلة، فإن كان هذا، فمن يتحمل المسؤولية أمام هذا الأمر؟

وهناك مجيء نقابات يدافعن عن إضرابات رجال التعليم، وهذا من حقهم، والسؤال الموجه: من سيدافع عن أبنائنا الذين ضيعوا أكثر من ثلاثة شهور ديال الدراسة، ولم يتموا مقرراتهم؟ وهذا يتيح عدم تكافؤ الفرص في الامتحانات.

وكذلك، السيد الوزير، هاذ التلاميذ اللي كانوا ممددين بسنة بيضاء، إلا أن جوابكم الأسبوع الماضي جاء فيه أنه لن تكون سنة بيضاء، وسيكون تأخير لمدة أسبوع، هذا غير كافي لاستعداد التلاميذ لخوض الامتحانات.

أما عدم الحوار بين الوزارة والنقابات بجدية، هذا يشجع الآباء لدراسة أبنائهم في المدارس الحرة وليس المدارس العمومية، وفي هذا الحال سيصبح عندنا مغرب نافع ومغرب غير نافع، معنى المغرب النافع هو المدارس الحرة والمغرب غير النافع هو المدارس العمومية.

كما، السيد الوزير، أن نتيجة هذه الوضعية أن المحظوظين من أبناء الشعب الذي يتوفر آباؤهم على إمكانيات مادية لدراستهم بالمدارس الحرة سيكونون أفضل من حيث التكوين والتحصيل العلمي أفضل من أولئك الذين يدرسون بالمدرسة العمومية، ونتيجة ذلك هو عدم تكافؤ الفرص الذي يمنحه الدستور في مباريات التوظيف.

أما أخيرا، السيد الوزير، الشيء الغريب هو أن بعض رجال التعليم يشاركون في الإضرابات ديال المدارس العمومية، وفي الوقت بالذات تنوجدوهم في المدارس الحرة، فما هو جوابكم عن هذه النقطة الحساسة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة للرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

في الواقع التعقيب ديال السيد المستشار فيه كثير من الكلام اللي كيبان بأنه منطقي، ولكن في عمقه كثير من المغالطات كذلك، وغادي نعطي

بعض الإشارات حول هذا الموضوع.

ملي كنقولو بأن الآن احنا في جوج ديال الوتيرات، وتيرة اسمها التعليم الخاص ووتيرة اسمها التعليم العمومي، ابغيت فقط وغتجي مناسبة باش نبين هاذ الشي بالنسبة للسيد المستشار، أجود النتائج اللي كنحصلو عليها في الامتحانات الإشهادية الوطنية تسجل على مستوى المؤسسات ديال المدرسة العمومية.

نعطي فقط مثال الناس كيعرفوه، الآن عندنا ثانوية ديال الامتياز، جوج ثانويات، وحدة في الناظور ووحدة في كلميم، السنة الماضية الثانوية ديال كلميم سجلت أعلى نسب في النجاح بالنسبة لامتحان الباكالوريا بالنسبة للشعب العلمية، بما يفيد بأن ملي كتوفر في العمق، بدون شك هاذ الشيء اللي متفق معه السيد المستشار، ملي كتوفر الإرادة لدى المدرسين والأطر الإدارية باش يمكن لهم يشتغلوا في أفق الرفع من المستوى ديال المدرسة وبالتالي إنجاح التلميذ مكيبقاش هاذ المشكل واش مدرسة عمومية ولا مدرسة خاصة.

الآن البقية تتطلب أجوبة أخرى، أننا فعلا كاينة مشاكل موضوعية كنحاولو نتغلبو عليها، ولكن كاين كذلك انزلاقات أدت إلى تصرفات عبثية هاذ السنة هاذي، وكنعاود نقولها وكنعاود نكررها، وهاذ التصرفات العبثية وضعت فعلا أن المدرسة المغربية أصبحت في بعض الحالات في كف عفريت، ولكن عملنا، لا احنا ولا انتما، أننا نشتغل في أفق إخفاق هاذ المخطط اللي احنا فيه.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الآني الموالي يتعلق بفئة ملحقي الإدارة والاقتصاد، للمستشارين المحترمين...

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

الله يخليك، السيد الرئيس، كنا نزولا عند رغبة السيد الوزير ربما مكانش غيحضر معنا ولكن الآن حاضر، احنا مازال متشبثين بالسؤال ديالنا اللي متعلق بالإحداث ديال الحي الجامعي بجهة تازة-الحسيمة- تاونات وكرسيف.

السيد رئيس الجلسة:

محتفظ به.

الآن السؤال الآني الثاني موضوعه فئة ملحقي الإدارة والاقتصاد، للمستشارين المحترمين السادة، عبد الله عطاش، عبد الإله الحلوطي، محمد الرماش.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

الإخوة والأخوات الزملاء المحترمين،

تعلمون، السيد الوزير، أن الفئة ديال ملحقي الإدارة والاقتصاد تيتشكلوا من صنفين: الصنف الأول جاء في إطار كان سابقا إطار تربوي، والصنف الثاني الفئة ديال المقتصدين كما تعلمون، إلا أن في إطار المعالجة ديال الحيف الذي لحق المقتصدين اللي أصبحوا في إطار واحد مع الأطر التربوية السابقة اللي أصحبت فئة من ملحقي الإدارة والاقتصاد، كانت المعالجة جيدة ومعالجة سليمة ومعالجة صحيحة، بحيث أنها أرجعت الأمور إلى نصابها إلا أن هاذ المعالجة خلقت حيفا ثانيا لزملائهم الأطر اللي هما ديال الاقتصاد ولكن اللي جاوا من الأطر التربوية، وبالتالي غادي نوليو في مشكل ثاني بعدما عالجنا المشكل ديال المقتصدين سابقا، غادي نوليو في مشكل ثاني في فئة واحد، فئة تمت معالجة المشكل ديالها، وفئة وصلها الحيف، وتتمثل في محدودية إطارهم وترقيتهم، مما يفرض نظرة جديدة وأفقا جديدا، يعيد الاعتبار لهذه الفئة ويقدر كذلك الجهود ديالها والأدوار ديالها.

وتعلمون، السيد الوزير، أن هذا الحل كاين في إطار الاتفاق (في المعالجة ديال وزارة التربية الوطنية في إطار الاتفاق بين النقابات والوزارة) إلا أننا نستغرب أن الوزارة اكتفت بندوة صحفية عوض الإعلان عن النتائج، عوض أنها تدير اتفاق موقع كما كان متفق عليه سابقا بين الأطراف، بين النقابات الأكثر تمثيلية وبين الوزارة، إلا أنها اليوم وللأسف اكتفت بالإعلان الأحادي عن هذه، مما قد يولد ما يشتكون منه المستشارين عموما.

وبالتالي، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي ستتخذونها قصد إعادة الاعتبار لهذه الفئة عموما، ماشي الشطر ديال الفئة فقط دون الشطر الثاني؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

طبعا ما غنجاوبشاي السيد المستشار فيما يرتبط بالإحاطة، هذا موضوع آخر، ولكن فيما يخص الصلب ديال السؤال، الجواب أعتقد خص جواب مباشر وكيعرفوا السيد المستشار أن هاذ المسألة ديال عدم القدرة على تعدي واحد العتبة بالنسبة لبعض المسارات الإدارية مسألة مشتركة ما بين واحد العدد ديال الفئات، ليس فقط داخل الأسرة ديال المدرسة ولكن

كذلك بالنسبة للوظيفة العمومية.

ما تم الاتفاق عليه، تم داخل الحوار الاجتماعي الوطني أن الآن وزارة تحديث القطاعات كتشتغل على هذا الأفق ديال أنها تفتح المسالك بالنسبة لواحد العدد ديال الفئات اللي فعلا متضررة، ومن ضمنها الفئات اللي تكلمتو عليها، واللي بدون شك سيفضي إلى إحداث درجة جديدة وبالتالي ستتاح لنا الفرصة لمعالجة فعلا مختلف القضايا.

أما البقية فعلا البسط الشفوي ديال السؤال صحح الجانب الكتابي فيه، أننا فعلا كما ذكر السيد المستشار جملة ديال التدابير تم اتخاذها خلال السنوات الماضية واللي أفضت إلى إيجاد صيغ لواحد العدد ديال القضايا اللي كانت كتعايشها هذه الفئة من المتدخلين، وأعتقد بأن الآن الأوضاع في هذا المستوى مستقر، ما عدا هذه النقطة اللي أثرتم، وأعتقد أن ما تم التوصل إليه في سياق الحوار الاجتماعي الوطني سيفضي إلى إيجاد الحلول بالنسبة لهاذ الفئة كما بالنسبة لفئات مماثلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد محمد رماش:

كنشكرو السيد الوزير على جوابه واللي كنعتقدو أنه جواب يحتاج كذلك إلى مزيد من التوضيح، خاصة في آخر جواب السيد الوزير أن الحديث عن الدرجة هو شق كيرتبط بالترقية، ولكن هاذ الفئة ديال ملحقو الإدارة والاقتصاد كاين الشق الآخر اللي هو كيرتبط كذلك بتغيير الإطار.

كنعرفو، السيد الوزير، أن الدور ديال هاد ملحقو الإدارة والاقتصاد بالطبع هم منبثقون عن إطار تربوي، احتاجت لهم الوزارة في وقت ديك الساعة كانت اللامركزية تتوسع في الأكاديميات، وكان من الصعب أننا نبحث عن الأطر التي ستشتغل في النيابات وفي الأكاديميات، وهاد الناس أثبتوا جدارتهم وكفاءتهم لا على مستوى المصالح المركزية ولا على مستوى المصالح المجالية النيابية، وبالطبع اكتسبوا خبرة وجاء النظام ديال 2003 كما تعلمون، السيد الوزير، وأحدث لهم واحد الإطار ملحق الإدارة والاقتصاد، هاذ ملحق الإدارة والاقتصاد بقوا مسجونين فيه، مع كامل اعتباري، السيد الوزير، لما تفضلتم به وهو كنسميوهم الآن في الاتفاق على أساس منبثقين عن إطار تربوي، كون بقوا في إطارهم التربوي غادي يتفتح لهم مجال التفتيش، ديال الإدارة، كن ابقاو كذلك مع الإخوان ديالهم اللي كان عندهم إطار ديال الاقتصاد غادي يمشيوا إلى مفتشي المصالح المادية والمالية وإلى مقتصدين، دابا هادو ابقاو محبوسين، الوضعية ديالهم معلقة، فبالتالي المطلب ديال تغيير الإطار، المطلب ديال التعويضات مع الإخوان ديالهم، خاصة التعويضات العينية، الحركة الانتقالية، ولذلك في أفق تغيير نظام أساسي يستجيب لمجموعة ديال الثغرات اللي ابدينا كنتكلمو عليها الآن، كنطلبو، السيد الوزير، أنه يتدار قرار استثنائي، كما تدارت قرارات استثنائية إنصافا لهاته الفئة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

كلمة بسيطة، الرسالة وصلت صافي.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي، ويتعلق الأمر بالسؤال الشفوي الآني حول بناء الحي الجامعي بتازة، للمستشارين المحترمين السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعيش الكلية متعددة التخصصات بإقليم تازة، والوحيدة بجهة تازة-الحسيمة-تاونات وكرسيف، وضعية استثنائية على مر الثلاث سنوات الماضية، ومنذ انطلاق الموسم الجامعي 2010-2011 وسط أجواء متوترة ومحتقنة بسبب المشاكل التي تعرفها الكلية والمتمثلة في غياب الظروف الملائمة والشروط الضرورية التي كان من المفروض تواجدها في ظل المخطط الاستعجالي من قبيل مشكل الإقامة وتوفير الحي الجامعي ومطعم نظرا لكون 70% من الطلبة الوافدين على الكلية من المدن والقرى المجاورة دائرة تازة، دائرة واد أمليل، دائرة تاهلة، دائرة تيناس، دائرة أكنول وإقليم كرسيف... إلخ.

وأزيد من 40% منهم إناث من الفئة المعوزة، إضافة إلى المشاكل المترتبة عن ضعف الطاقة الاستيعابية، بحيث المرافق الحالية أنشئت لأجل 3700 طالب، في حين أن الكلية يدرس فيها حاليا 7000 طالب وطالبة، وما يزيد الطين بلة هو غياب المؤسسات الموازية كالمدرسة العليا للتكنولوجيا وكلية العلوم التطبيقية والمدرسة الوطنية للتجارة وللتدبير، وكذلك الخصاص المهول في الأطر الإدارية والأساتذة.

هذه، السيد الوزير، كلها مطالب ملحة للطلبة ولساكنة وأبناء إقليم تازة والمناطق المجاورة له، هذا الواقع المتردي جعل الكلية تعرف إضرابا مفتوحا ودخول الطلبة في حركة احتجاجية، امتدت انعكاساتها إلى خارج أسوار الكلية، حيث تتم عرقلة المرور وقطع الطريق الجهوية رقم 505 المؤدية

إلى الحسيمة والطريقة الوطنية رقم 6 المؤدية إلى وجدة يوميا لمدة تفوق 3 ساعات، وذلك لإحساسهم بالإقصاء والتهميش واللامبالاة من طرف وزارتكم الموقرة.

أمام هذا الوضع المزري والمتردي، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي التدابير الاستعجالية التي ستتخذونها لإنقاذ هذه السنة الجامعية وإعادة الدراسة الجامعية بهذه الكلية إلى سيرها الطبيعي؟ وما هي الأسباب التي حالت دون تفعيل مشروع بناء الحي الجامعي بإقليم تازة إلى حدود هذا الوقت، خاصة أنه تم إرسال اتفاقية شراكة من طرف السيد العامل، وهو مشكور، مبرمة ما بين المجلس الإقليمي الذي وفر اعتمادا لذلك والمجلس الجهوي كذلك وشركاء مشكورين، وخصصوا أغلفة مالية مهمة لإنجاز هذا المشروع، ولم نتوصل لحد الساعة بأي جواب بهذا الخصوص؟

وشكرا، السيد الرئيس، واحتفظ بما تبقى من الوقت للتعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. غير استدراك إذا سمحتم، هذا السؤال سبق للرئاسة أن توصلت بطلب تأجيله إلى جلسة لاحقة طبقا للقانون، بما أن السيد الوزير حاضر وأصحاب السؤال يرغبون في طرحه فقد طرأ هذا الاستدراك، للتذكير فقط.

السيد الوزير لكم الكلمة في...

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس، واعتذر مرة أخرى إلى تسببت في شي ارتباك لأن فعلا مصالح الوزارة اتصلوا بالإخوة في الفريق لأن كان مفروض أكون مرتبط بالتزامات خارج مدينة الرباط، ولكن مادام الآن أتيحت الفرصة، فهاذي كذلك مناسبة للإجابة على هاذ السؤال اللي بقى معلق منذ مدة.

في سياق السؤال اللي تفضل به السيد المستشار، احنا أمام ثلاثة ديال الأبعاد، ميمكنشاي نخلط منها، قضية الحي الجامعي هو فقط جزء، البعد الأول وهو الأوضاع ديال الكلية متعددة الاختصاصات في مدينة تازة، البعد الثاني وهو الأجواء اللي كتمر فيها هاذ السنة، والبعد الثالث هو مسألة المرافق.

فيما يخص الأوضاع ديال الكلية متعددة الاختصاص، للأسف احنا أمام نموذج اللي ما فتئت نبهت حوله منذ تحملي المسؤولية بالنسبة لهاذ الوزارة، أننا أمام مشاريع ديال منشآت جامعية، أنشئت بدون أن تتوفر فيها الشروط الأدنى من أجل احتضان الفعل الجامعي، ومن دون أن تتوفر فيها الشروط الأدنى من أجل خلق حياة جامعية حقيقية. ونعطى مثال بسيط، الناس اللي مكيعرفوش هاذ الكلية، كيعرفوا بأن الطلبة ملي كيخرجوا كيلقاو راسهم مع الطاكسيات الكبار اللي كيديو للنقل ديال الجهات وبالتالي هاذ الجو الجامعي اللي كنطمحو أن الطالب ينشأ ضمنه ويتفتح وتكون عندو... هاذ الشي كله مكيتوفرشاي في هاذ المؤسسات لاعتبارات منعاودش ندخل فيها.

البعد الثاني، بدون شك هو الأساسي، وهو أن هاذ الكلية الآن فيها عدد ديال المسالك اللي كتعرف مشاكل موضوعية ديال الولوج إلى سوق العمل وهاذ الشي كتعرفوه، وأسباب الاحتقان الحقيقية جاية من هاذ الشي.

البعد الثالث، كيعرفو كذلك، السيد المستشار، وهو أننا أمام كلية اللي تم أخذها كرهينة من طرف واحد العدد ديال الفصائل في صراعات اللي دخلت الكلية في متاهات لا تتصور، السنة الماضية وقفنا على أحداث دامية أدت بمجموعة ديال الطلبة غير ما مرة إلى المستشفيات، فبالطبع هاذ الشي هو اللي كيأدي لهاذ الاحتقان اللي تكلمتو عليه.

مسألة أخرى ديال أننا واش الآن أمام قضايا اللي يمكن نحلوها على مستوى الكلية بوحدها أو خصها مقاربة شمولية، أنا من الناس اللي كيعتقدوا بأن خصها مقاربة شمولية، مغاديش يمكن نواة بوحدها جامعية في فضاء فارغ من كل حياة اللي كتشبه الحياة الجامعية تتألق وتتطور وتولي شي حاجة اللي كنطمحو لها كلنا.

طيب هاذ الحل واش احنا في يدينا الآن، المقترحات كاينة، وكيعرفها السيد المستشار، تفعيلها مرتبط كذلك بالإرادة ديال الفاعلين المحليين، وهنا غادي نجي لقضية الحي الجامعي، ملي كنتكلمو على الحي الجامعي أشنو هو الحل اللي مقترح علينا؟ الحل اللي مقترح علينا هو أننا ناخذو طرف ديال الأرض من (CPR) اللي هو موجود ونبنيو فيه مرافق بمساهمة المجلس الجهوي ب 4 مليون ديال الدرهم في مشروع سيكلف 50 مليون ديال الدرهم، واش هاذي هي الشراكة؟ إلى كانت هاذي هي الشراكة اللي كتشتغلوا عليها، ما أعتقد بأن هذا هو منطق الشراكة.

الآن ما أقترحه، أننا ابتداء من الأسبوع المقبل غادي نبعثو لجنة محلية وغادي تجلس مع كافة الأطراف، وبناءا على ما يتم اقتراحه كحلول قابلة للتصريف، احنا مستعدين باش نباشرو الموضوع، لكن ليس فقط في أفق إيجاد حي الجامعي، ولكن في أفق إيجاد حلول للمشاكل العميقة اللي تفضل بها السيد المستشار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل لكم تعقيب السيد المستشار، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة، السيد الوزير، كنشكروك على الجواب الصريح اللي وضحت به للرأي المحلي في الجهة. غير احنا كنعرفو المجهودات اللي قمت بها السيد الوزير في إنشاء 14 حي جامعي جديد بالمملكة، واحنا بهاذ الساكنة ديال الجهة تقريبا مليون و800 نسمة، كنعرف الأعراف والتقاليد ديال

الساكنة مكيخليش البنت يسيفطها تكري في المدينة بوحديتها، إذن هنا كنساهمو بواحد 30% من الهدر الجامعي.

المبادرة اللي جات على لسانك، السيد الوزير، اللي كنأيدوها احنا على مستوى الإقليم وكذلك في المجلس الإقليمي وعلى مستوى الجهة، أحدثنا لجان، هاذ اللجان هاذي تشتغل بالتنسيق معكم، السيد الوزير، لإيجاد حلول مستعجلة.

الحل اللي يمكن نتداركو به الوضع في السنة المقبلة على الأقل واحد 400 طالبة تدخل تلقى المبيت ديالها، لأن حاليا السيد الوزير الطلبة ناعسين في الساحة ديال الكلية، إذن باش نلقاو هاذ الحل هذا السيد الوزير نديرو هاذ اللجنة وهاذ المكان هذا اللي هو (CPR) يقدر يهز واحد 400 طالبة.

إذن نتجندو احنا و(INDH) والمجلس الإقليمي نشريو هاد الأسرة هاذو وغادي نوفرو المبيت لهاذ الطلبة والطالبات لأن ربما التقارير اللي كتوصلك أن هاذ الطلبة عندهم كفاءات والنتائج ديالهم دائما كتكون متفوقة، خصنا نحافظو على هاذ الكفاءات.

كذلك، السيد الوزير، هذه الاتفاقية احنا ماشي غير المجلس الإقليمي، احنا المجلس الإقليمي والمجلس الجهوي ووكالة تنمية أقاليم الشمال ووكالة التنمية الاجتماعية، إذن اتفاقية اللي خصنا، وندير مجهود كبير كذلك، السيد الوزير، باش نبحثو على شركاء آخرين اللي يمكن نردو به الاعتبار لساكنة الإقليم اللي في الحقيقة في هاذ اللحظات كيعتبروا أنفسهم واش كيأديو ضريبة ديال المقاومة لأن فين ما وجهنا راسنا في أي قطاع إلا مكنلقاوش الجواب الصريح.

السيد العامل أنا كنحييه كيفاش كيسير ذاك الإقليم بأقل إمكانيات ورغم تكاثر الأزمات والوضعية.

السيد الوزير، الصراحة اللي جاوبتيني بها، بغيت في ظرف 15 يوم إن شاء الله الرحمن الرحيم هاذ اللجنة هاذي نشتغل معها جميعا، واحنا ما يكون حتى مشكل إن شاء الله باش نلقاو حلول لهاذ المواطنين.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير هل لكم رد على التعقيب؟

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

فقط غادي نتدخل غير باش نصحح فقط في مرد التعقيب ديالو، السيد المستشار يثير بأن هل ساكنة تازة تؤدي ضريبة من الضرائب؟ الحمد لله معنا السي بلفقيه حاضر وكيعرف بأننا كان عندنا نقاش متوتر بالنسبة لكلميم حول هذا الموضوع بالذات، جيت ولقيت قدامي مشروع ديال إنشاء كلية متعددة التخصصات في كلميم، وقع عندنا صراع كبير جدا، والسي بلفقيه ها هو يمكن يشير إلى هذا الموضوع، وما تم التوصل إليه في نهاية الأمر من إنشاء مؤسسات للتكوين المهني العالي والمتخصصة في كلميم، الآن الساكنة ديال كلميم كتعتقد بأن ما كاين شي حاجة اللي تدارت في مدينتهم أحسن من هذاك الشي، إذن الأصل المشكل ما شي هو الإقصاء، ما أعتقد أن باقي شي حد الآن يفكر بمنطق الإقصاء، اللي كاين هو أننا فعلا ككونو أمام مبادرات اللي فيها أخطاء من الأصل ديالها، كيفية تصحيحها فيها صعوبة، أنا أتمنى أن ما سنقبل عليه من خطوات بهاذ الإرادة اللي عبرتو عليها، السيد المستشار، يمكن يساعدنا أننا نصححو على الأقل جزء من الاختلالات اللي كاينة، ولكن كنعاود أؤكد مرة ثانية بأننا ماشي أمام موضوع بسيط، أوضاع هاذ الكلية هي أوضاع اللي فعلا الآن أوضاع خطيرة، وكنتمنى أن هاذ الإرادة تبقى متوفرة باش نتغلبو على المشاكل اللي هي أمامنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي موضوعه الإصلاح البيداغوجي في ظل المخطط الاستعجالي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الدستوري لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الوزير،

الإخوة المستشارين،

لا يمكن أن يجادل أحد أن وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي تقوم بمجهودات جبارة من أجل التكوين وأن يكون إصلاح قطاع التعليم إحدى الأولويات التي ستساهم في تطوير بلادنا والنهوض بها إلى مصاف الدول المتقدمة، خصوصا إذا ما وقفنا على حجم الميزانية المرصودة للقطاع وحجم الرهانات التي أخذتها الوزارة الوصية على عاتقها من أجل أن يكون هذا الإصلاح إصلاحا حقيقيا وذا مردودية.

ومن هذا المنطلق، نسائلكم، السيد الوزير، إلى ما وصلت إليه الإصلاحات البيداغوجية في هذا المجال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار لأن هذه من المرات القلائل التي تتم إثارة

قضايا التربية التكوين، قضايا المدرسة المغربية في العمق ديالها اللي هو المشروع التربوي، طبعا ما غاديش تتاح الفرصة الكافية باش يمكن لي نعطي مختلف المستجدات اللي كتعرفها المؤسسات التربوية، سواء في التعليم المدرسي أو التعليم الجامعي، غير فقط اللي بغيت نعطي بعجالة ويمكن تتاح لنا فرص في فترات أكثر رحابة باش يمكن لنا نبسطو مختلف هاذ المعطيات أن فعلا الإصلاح التربوي كيف ما حددت الأفق ديالو الميثاق ديال التربية والتكوين، هو الآن في مراحله الأخيرة على اعتبار إلى أخذنا غير المثال ديال الجامعة كيعرف السيد المستشار بأنه منذ سنوات تم اعتماد هندسة جديدة اللي هي هندسة (LMD) في سياق الاتفاقات اللي حضرت في بولونيا أي أن الآن عندنا نسق ديال الدراسة يساير بشكل مطابق النسق الأوربية، وهاذي طبعا أتاحت فرصة بالنسبة للجامعة المغربية لتطوير أساليب عملها وإدخال واحد العدد ديال المبتكرات.

غادي نعطي فقط الانعكاسات ديال هذه الاختيارات بالنسبة للتوجه الأساسي اللي كاين الآن في الجامعة اللي هو مهننة المسالك وفتحها حول الآفاق الممكنة بالنسبة لسوق الشغل، غادي نقول مثلا غير ما بين سنة 2009 وهاذ السنة هاذي، أي منذ سنتين، تم ارتفاع نسبة الطلبة المسجلين الجدد في المسالك المهنية بنسبة 46%، هذا ماذا يعني؟ يعني أولا بأننا أمام فعلا تملك من هاد الهندسات التربوية الجديدة، وكاين كذلك عمل اللي كيتدار تجاه الطلبة باش يكون عندهم إقبال فعلي على هاذ المسالك لأنه فعلا هي اللي كتيح فرص بالنسبة للحياة المهنية مستقبلا.

بالإضافة لهذا، كيعرف السيد المستشار كذلك بأن المعضلة الكبرى اللي كانت كتعرفها الجامعة مرتبطة بمضامين التكوينات الأساس ديال الإجازة اللي كيسميوهم بـ (Les licences fondamentales)، هاد الموضوع حتى هو كذلك دخلنا عليه واحد العدد ديال الابتكارات منذ سنتين، والآن احنا في السنة الثانية ديال تفعيله على اعتبار أن النقص الأساس الذي كنا نلاحظه هو التملك من اللغات، التملك من المعلوميات، وتملك كذلك من الأجواء الجامعية ديال البحث الجامعي، وما إلى ذلك.

الآن كيعرف السيد المستشار بأن الأسدس الأول والثاني كله نخصصه لهذه القضايا، على الأقل باش نرفعو من المردودية الداخلية ديال المؤسسات وديال هاذ المسالك، وثانيا باش تتاح الفرصة للطلبة أنهم يترسوا على واحد العدد ديال المعارف اللي ممترسينش عليها من خلال الهفوات اللي كيعرفها التعليم المدرسي إلى حدود اليوم.

طبعا، هذا البعض من الإشارات الممكنة حول المستجدات بالنسبة للتعليم الجامعي، أما بالنسبة طبعا للتعليم المدرسي، فهناك 5 ديال المشاريع قائمة الذات، مرتبطة من إعادة الهندسة ديال التكوينات الأساسية، اللي مستقبلا ستوكل بالنسبة للأساتذة للجامعات وليس لمؤسسات التكوين ديال المدرسة، ومختلف القضايا الأخرى اللي يمكن إذا أتيحت الفرصة باش نعطيوها بالتفصيل.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الأستاذ لعلج تفضل.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

موضوع البيداغوجيا موضوع قد أثير في هذه القبة كثيرا من المرات، وقد واعدتنا السيدة كاتبة الدولة في التربية والتعليم بأن تجيء بالجديد، وهذا ما لم يحصل خلال انعقاد اللجنة التي كنا نود أن تكونوا حاضرين فيها ولكن الوقت لم يسعفكم، ولم يسعفكم باش تجيو لشي لجنة أخرى في وقت آخر، أنتم مقبوطين بزاف، السيد الوزير، مع مراد الله لأن هذا موضوع يهم المغاربة يوميا لأنه ما كتصوروش الحالة العائلية، كل أسرة كتجتمع يوميا في البيوت إلا وتتكلم على المضامين ومحتوى البرامج اللي كيقراوها التلاميذ ديالنا، واللي كيقراوها الطلبة ديالنا، هذا موضوع يومي، أنا يمكن لي اليوم نقول أن موضوع البيداغوجيا موضوع محتوى ومضمون البرامج يفوق موضوع حركة 20 فبراير اليوم، لأنه هاذي حالة مزرية تعيشها الأسر المغربية يوميا.

وأقول أنه البرامج البيداغوجية كلها عندها عملية تقويمية كل 10 سنوات، احنا درنا 3 ديال البرامج، برنامج ديال الأهداف، درنا للكفايات ودرنا لإدماج. هاد البرنامج ديال "إدماج" اللي جاء في الخطة الاستعجالية غفل على موضوع جيد ومهم وهو التقويم، وهو الذي تكلمتم عليه فيما يخص المستوى الجامعي لأنه إلى ابنينا على شي حاجة مزيانة النهار الأول، ملي نوصلو للجامعة كيكون المشكل غير مطروح، كيكون محل، في حين أنه هاد البرنامج ديال إدماج غفل، والخطير أنه غفل على القيم الوطنية، غفل على القيم الأخلاقية، غفل على المواطن والناشئة المغربية، غفل على ما هو المغربي، ماذا سيكون المغربي ملي تكون عنده 18 سنة و20 سنة.

هاذ المغربي اليوم عنده 16 سنة تيمشي للملاعب الرياضية وتيدير الشغب، لا لومة له، لأنه لم يتلق في المدرسة ما يكفيه وما يعطيه من التربية والناشئة والبيداغوجيا ما يحمي شخصيته وما يحمي المكونات ديالو، وما يحمي المبررات كيفاش يشتغل.

فلهذا، الذي أتأسف إليه هو أنه بعد خمسين سنة من الاستقلال، لازلنا نلجأ إلى مكاتب دراسات أجنبية للبيداغوجيا المغربية، واش، أنا أسائل الطبقة العاملة الكادحة في ميدان التعليم في المغرب، ألم تتوفر لها الإمكانيات أو ليست لها الإمكانيات أن تنشئ لنا بيداغوجيا مغربية أصيلة؟

عندما خاطب صاحب الجلالة الجهوية، عندما خاطب صاحب الجلالة في الدستور، دائما تكلم على الأصالة المغربية وتكلم على المنتوج المغربي، ولهذا حرام علينا أنه بعد خمسين سنة من الاستقلال أن نلتجئ إلى مكاتب دراسات التي تغفل أصلا عن مقومات هذه الأمة وعن مؤسساتها.

كما يئسنا من البحث العلمي كما يئس الشيطان من رحمة الله، ما بقاش البحث العلمي عندنا في المغرب، وهذه معضلة خطيرة أخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا كذلك بدوري أتأسف لأن السيد المستشار انطلق في السؤال ديالو من المقاربة اللي كانت فعلا مقاربة جدية وإيجابية، فإذا به يحيد على مستوى التعقيب في قضايا اللي في جزء كبير منها هي قضايا غير صحيحة.

أولا، فيما يرتبط ببيداغوجيا الإدماج هي فقط إحدى التطبيقات ديال بيداغوجيا الكفايات، وكيف ما تتكلمو على بيداغوجيا تتكلمو على أسلوب في التلقين وليس على المضامين. المضامين، كيعرف السيد المستشار بأنها تحدد وفق مسطرة معروفة، كاينة لجنة وطنية ديال البرامج، وكاين الإعداد وكاين واحد العدد ديال...

نجيو اليوم في 2011 ونقولو بأن المضامين التي تلقنها المدرسة المغربية هي مضامين لا تفرض مجالا للقيم المغربية وللقيم الدينية المغربية، هذا أعتقد بأنه كلام كنخلي السيد المستشار يتحمل مسؤوليتو، ما نقدرش نتحمل مسؤولية هاذ الشي، هاذ الشي أكبر مني.

بالإضافة إلى هذا، نقولو بأن مختلف الاختلالات التي نعرفها في المجتمع مردها أن هاذ الشي ما تقراش في المدرسة، هذا كذلك كلام كنخلي السيد المستشار يتحمل مسؤوليتو فيه.

نقولو كذلك بأن هاذ البلاد ما بقاش فيها البحث العلمي على المستوى التربوي، هذا كذلك كلام كنخلي السيد المستشار يتحمل مسؤوليتو فيه.

الآن المسألة المفصلية ديال أننا نستاعنو بالخبرة الأجنبية من أجل إنضاج مشروع تربوي أو من أجل القيام بخبرة في مجال ما، المسألة بسيطة جدا، بيداغوجيا الإدماج، كاين خبرة معروفة ديال واحد السيد بفريق العمل ديالو، اللي مشهود له هاذ الخبرة على المستوى العالمي، واللي بالمناسبة تدخله في المغرب هو 57 تدخل في العشر سنوات القليلة الماضية، علاش؟ لأن هو هاذ المكتب هو بوحدو اللي كيشتغل وفق هاذ المقاربة، واللي أعطت نتائجها اللي كيعرفها الجميع.

بالإضافة لهذا، خمسين سنة من بعد الاستقلال، كيف ما قال السيد المستشار، ما أعتقد بأن قضايا هويتنا الوطنية مرتبطة بهذه المسألة ديال أننا نشتغل أو لا نشتغل مع مكاتب الخبرة أو الخبرات الأجنبية. أعتقد بأن الاعتزاز بالذات المغربية هو أكبر بكثير من الأمور اللي في تصوري كتبقى جزئية وثانوية.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي، موضوعه الموسم الدراسي الحالي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز عزابي:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

الأخوات المستشارات،

إخواني المستشارين،

ينطلق الموسم الدراسي كل سنة على إيقاع نهاية عشرية التربية والتكوين، والتي حددت أهم أهدافها في تحقيق الغايات الكبرى للميثاق الوطني للتربية والتكوين. وقد تميزت هذه العشرية بتقرير المجلس الأعلى للتعليم، والذي وقف عند الأزمة التي مست مستويات عدة بالمنظومة التعليمية ببلادنا، كما تم إطلاق برنامج استعجالي لإصلاح المنظومة التعليمية، والذي شرع في تنفيذه منذ سنتين، ويتضمن مجالات للتعميم البيداغوجي والحكامة في توزيع الموارد البشرية.

وفي هذا الصدد، وبعد مرور سنتين على تطبيق هذا البرنامج الاستعجالي، تبرز ضرورة تقييم هذه الفترة، سواء من حيث نتائجها وكذا الإكراهات والعواقب التي تميزها، ثم الآفاق والنتائج المحتملة لهذا البرنامج.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير: ما هو تقييمكم لنتائج تطبيق هذا البرنامج الاستعجالي في إصلاح المنظومة التعليمية؟ هل من شأن المجهودات التي تقومون بها لإعادة الثقة للأسر المغربية في المدرسة العمومية ببلادنا؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة عن السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار.

طبعا سؤالكم سؤال كبير جدا، وأعتقد بأن العمق ديالو وهو الحصيلة المرحلية لتطبيق البرنامج الاستعجالي، ابغيت غير فقط نقول للسيد المستشار بأنه تشاء الصدف أن في أفق هذا المنظور اللي عبرتو عليه والهاجس اللي جاء في سياق سؤالكم، صدرت الوزارة منذ أسبوعين وثيقة تهم الحصيلة المرحلية من بعد سنتين من تطبيق المخطط الاستعجالي،

منعطيشاي طبعا ما ورد فيها، ولكن ها هي موضوعة رهن إشارتكم، هذه الوثيقة تتضمن مختلف التدابير، مشروع بمشروع ديال المخطط الاستعجالي وفق المنهجية التالية: أشنو هي الأهداف اللي حددناها في سنة 2012؟ أشنو هو الهدف اللي كان مرجو تحقيقه في 2010؟ وأشنو توصلنا له بالضبط رقم برقم، معطى معطى؟ إذن مغندخلش في التفاصيل، الوثيقة متوفرة أمامكم، وطبعا مع التعليق في حالة ما إذا كانت هناك تفاوتات ما بين هاذ الأهداف وما بين ما تم تحصيله، ما هي الأسباب اللي في تصورنا كيمكن تفسر هاذ المعطيات.

غير فقط باش أطمئن السيد المستشار فيما يرتبط بسير المخطط الاستعجالي غنعطي جوج ديال الإشارات فقط:

الإشارة الأولى تهم أحد المؤشرات الأساسية اللي بدون شك، السيد المستشار، واعي بأهميتها، اللي هي نسب التمدرس، ابغيت نقول بأن نسب التمدرس هاذ السنة هاذي بالنسبة للفئة 6-11 سنة بلغت 97,5% أي بالنسبة للفئة العمرية ديال 6-11 سنة أي التلاميذ اللي هما في التعليم الابتدائي، أي بزيادة ديال 6,1 نقطة منذ سنتين.

بالنسبة للفئة العمرية اللي فوق منها ديال 12 و14 سنة وتعدينا هاذ السنة هذه نسبة 79,1% أي بزيادة 7,8 نقطة بالنسبة لنفس الفترة.

فيما يرتبط بأحد المؤشرات الأساسية كذلك اللي هو الهدر المدرسي، ابغيت أبشر السيد المستشار بأنه تراجعت نسبة الانقطاع عن الدراسة ب 42% في الابتدائي، وب 19% في الإعدادي، وبحوالي 36% بالنسبة للثانوي التأهيلي.

هذه المؤشرات، العمق، البقية الأخرى طبعا إلى كان السيد المستشار عندو اهتمام بباقي تفاصيل المخطط الاستعجالي، فهذه الوثيقة كيف ما ذكرت كتعطي كل ما تم انجازه وما لم يتم انجازه بالتفصيل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، تفضلوا في إطار التعقيب، تفضلوا أستاذ.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة ما سمعناه نكاد نؤمن به على الورق، ولكن الواقع شيء آخر السيد الوزير. نحن هنا لا نشكك في المجهودات التي تبذلها وزارتكم في الرفع من قيمة التعليم ورجالاته حتى تكون أجيال المستقبل كما يريدها صاحب الجلالة نصره الله.

ولكن، السيد الوزير، اسمحوا لي أن أقول إنه لا إصلاح ولا تقويم ولا أي شيء سيتم دون العناية برجال التعليم، رجال التعليم لابد وأن يعطوا أهمية كبرى لمهنهم، المردودية، العطاء، الجدية والوطنية الصادقة، هنا عندما يتغيب الاهتمام برجال التعليم سوف لن تنفع الإصلاحات، سواء المخطط الاستعجالي، سواء الميثاق الوطني، ونحن هنا نتكلم على الحصيلة المرحلية، نحن لا نشكك في ما هو مكتوب السيد الوزير، ولكن سؤال الفريق الاستقلالي في هذا المجال نريد به العناية برجال التعليم، عساهم أن يهتموا بمهنهم وأن يؤدوا واجبهم أحسن قيام.

ترون اليوم، وفي كل الأقاليم، احتجاجات صارخة وإضرابات واعتصامات لرجال التعليم لأنهم محرومين من حقوقهم وواجباتهم.

اليوم في مكناس كاينة وقفة احتجاجية ديال واحد الفئة اللي محرومة، واللي كنا كنسيموهم الأعوان أي المساعدين التقنيين، غيرها في مختلف النيابات، فاحنا نتمنى بأن هذا المخطط الاستعجالي يراعي الإنسان أولا، رجل التعليم بشتى فئاته، وهذا ليس بعزيز على جديتكم وأنتم الذي رفعتم شعار الإصلاح، إصلاح المنظومة التربوية بما فيها إصلاح وضعية رجال التعليم.

وشكرا، أستسمح السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد بأن السيد المستشار من حقه أن يشكك في الأرقام ويشكك في الواقع ويشكك في اللي بغا، لكن اللي كنقول له وهو أن إلى حد الآن النظام الوحيد الذي نتوفر عليه ديال ضبط المعطيات والمعلومات فيما يخص المدرسة المغربية، ما كهضرشاي على الانطباعات الشخصية وعلى الكلام ديال... ولكن المعطيات اللي كاينة الآن هي اللي كنتكلم عليها.

المسألة الثانية، أنا لا أسمح باش يتقال بأن هاد الشي كله كيتدار واحنا غافلين رجال التعليم، السيد المستشار كيعرف ومعه زملاء نقابيين اللي واكبوا مختلف محطات الحوار الاجتماعي، سواء الوطنية أو القطاعية، وكيمكن يشهدوا صادقين، وشهدوا بها صادقين غير ما مرة بأن ما تم تحقيقه لأسرة التعليم منذ 3 سنوات لم يتحقق في السابق، وهاد الشي كيعرفوه السادة المستشارين، فبالتالي باش نجيو اليوم ونقولو بأن لا راه هاد الشي كله كيتدار ولكن ما مهتم حد بالمدرسين، هذا كلام كنخلي للسيد المستشار مسؤولية تحمله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي، موضوعه إعادة الانتشار والحركة الانتقالية عند رجال التعليم، للمستشارين المحترمين من الفريق الاشتراكي، أعطيهم الكلمة لشرح السؤال.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

إخواني المستشارين المحترمين،

هاد السؤال حول توقيت إعادة الانتشار والحركة الانتقالية عند رجال التعليم يرجع تاريخه إلى 2010/10/26، بحيث هو سؤال له تاريخ، ومع ذلك إذا كانت الوزارة ديال التعليم والتربية من خلال الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ومن خلال الخطة الاستعجالية، تهدف إلى إبراز مدى نجاعة هاته الخطط وتسهيل العملية التربوية، خاصة بالأسر المغربية أو بمجال التعليم بكيفية عامة، فإن هاته الوزارة قد اتخذت تاريخا غير ملائم في نظرنا لإعادة الانتشار والحركة الانتقالية عند بداية السنة، مما يخلق ارتباكا حقيقيا بالنسبة للمدرسين والمعلمين والأساتذة.

هل هاته الوزارة المحترمة تفكر في تغيير التاريخ ليكون عند نهاية كل سنة بدل بدايتها حتى نتجنب كل ما من شأنه أن يمس بالسير العادي والطبيعي للمنظومة التربوية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أستسمح السيد الوزير قبل أن أعطيكم الكلمة، أرى من واجبي أن أرحب بالسيدة المديرة، باسم المجلس، وأساتذة وتلاميذ مدرسة الإدريسي الخاصة بيعقوب المنصور بالرباط، مع متمنياتي لهم بالتوفيق في مسارهم التربوي والتعليمي، وأرحب بهم مرة أخرى.

أعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا هذه مناسبة كذلك للتحدث حول قضايا تهم مختلف شرائح المجتمع أمام فئة من التلاميذ.

السؤال اللي طرحه السيد المستشار هو فعلا سؤال حقيقي وكان، كيف ما تيعرف السيد المستشار، مثار انزعاج لسنوات، على اعتبار مختلف القضايا اللي هي وراء هاذ المسألة ديال الحركة الانتقالية، الأعداد الكبيرة والتدبير ديالها وما إلى ذلك، لكن طبعا هذا الهاجس اللي كان حاضر منذ مدة، استطعنا الآن أننا نحصرو من الوطء ديالو ومن الثقل ديالو بشكل كبير جدا، اعتبارا لتبني المقاربة اللي اقترحها السيد المستشار وهو أن هذه العملية تتم في قدر الممكن في نهاية السنة باش نباشرو الدخول ديال الموسم الدراسي في ظروف جيدة.

بغيت فقط نقول بأن فعلا السؤال كان بدون شك تمت صياغته مع بداية السنة، التقييم اللي حصلنا عليه بالنسبة ما تم السنة الماضية أفضى أن مختلف الأكاديميات فعلا كانت في الموعد، أي أنها فضت الحركات ديالها الجهوية والمحلية قبل الدخول، باستثناء 5، اللي هي الدار البيضاء، دكالة-عبدة، والرباط-سلا-زمور-زعير، مكناس-تافيلالت، والغرب-شراردة-بني حسن، وهذا هو اللي خلق هذاك الارتباكات اللي تكلم عليها السيد المستشار.

بالنسبة لهاذ السنة، المذكرات والتعليمات اللي أعطيناها كانت واضحة، الحركة الوطنية سيتم الإعلان على نتائجها قبل نهاية شهر يونيو، ومباشرة بعد منها الأجل الذي تم تحديده بالنسبة للأكاديميات باش تباشر الحركات الجهوية والمحلية هو على أبعد تقدير آخر أسبوع من شهر يوليوز.

طبعا جزء من الارتباكات اللي حصلت السنة الماضية كان مردها كذلك تزامن هاذ العطلة، أي بداية الموسم، مع الشهر ديال رمضان والاختلالات اللي كتعرفها الإدارة في هاذ الفترة، كنتمنى هاذ السنة هاذي نكونو فعلا أمام هاذ الالتزامات اللي اتفقنا عليها، بدون شك إلى كانت هناك اختلالات بالنسبة لبعض المناطق أو بعض هذا غادي نحاولو أننا نتغلبو عليها بشكل جيد.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الأستاذ بوشعيب الهيلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

شكرا السيد الوزير على جوابه الذي تفهمنا على أن الحالة تسير إلى حل هذه المشكلة، لماذا؟ لأن نهاية السنة كيكون فيها تأثير على مردودية التحصيل ديال السنة، ثم أنه هذه الطريقة تؤثر على النفسانية العائلية في جميع المناطق وتؤثر على السير العادي للدراسة، ولكن الذي أريد أن أفسره للسيد الوزير المحترم على جوابه، هو أنها تكون مناسبة في بعض الأحيان لتصفية الحسابات، ولهذا أظن على أن جوابكم يتلاءم مع حل هذه المشكلة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير هل لكم رد؟

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي، ويتعلق بدعم تشجيع مختبرات ومسالك الماستر، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد أحمد العاطفي:

شكرا السيد الرئيس.

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين المحترمون،

يعتبر المخطط الاستعجالي إحدى الاستراتجيات التي راهنت عليها

وزارتكم من أجل إصلاح المنظومة التربوية وتطوير البحث العلمي في بلادنا، ومن بين الآليات التي اعتمدت عليها الوزارة لتنزيل هذه الإستراتيجية، تشجيع الأساتذة الجامعيين على فتح مختبرات ومسالك للماستر، وهو ما انخرط فيه الأساتذة بجدية وفعالية، إلا أنه مع مرور الوقت لم تلتزم بعض المؤسسات الجامعية بتقديم الدعم المادي الضروري لسير هذه الآليات على الرغم من توصلها ببعض المراسلات التي تتحدث عن تخصيص اعتمادات مالية، وهذا ما خلف قلقا واستياء لدى بعض الأوساط الجامعية المسؤولة عن هذه الآليات والمختبرات ومسالك الماستر، وأثر سلبا على تحقيق الأهداف المسطرة في البرنامج الاستعجالي، مما يطرح التساؤل حول مكمن المشكل، هل هو في عدم تخصيص اعتمادات أم أن الخلل في تسيير المؤسسات الجامعية؟ وما هي حدود مراقبة ومتابعة الوزارة للمؤسسات الجامعية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

سؤال السيد المستشار كيطرح إشكالية حقيقية، غادي نحاول نوضع السيدات والسادة المستشارين في الصورة ديالها لأنها فعلا قد تستعصي على الفهم من الناحية الإجرائية.

احنا أمام الوضعية التالية: المخطط الاستعجالي من ضمن الركائز الأساسية في تعامله مع الجامعة، جاء في أفق تثمين استقلالية الجامعة لأن هاذي قناعة لا نقاش فيها بالنسبة لمختلف المتدخلين. ماذا يعني تثمين الاستقلالية؟ يعني بأن العلاقة التي تربط الجامعة الآن مع الدولة ومع الحكومة هي علاقة تعاقدية، عقدنا جملة ديال العقود من أجل تنمية الجامعات، تم التوقيع عليها أمام صاحب الجلالة في أكادير في أكتوبر 2009 على أساس مسطرة واضحة أننا نحدد على المستوى الوطني جملة من الأهداف، كتتفاوضو مع الجامعات حول الأهداف التي يجب تحقيقها ومقابل تحقيق هذه الأهداف والتزام الجامعة بتحقيق هذه الأهداف كلتزمو احنايا بتوفير الموارد، هذه هي الاستقلالية.

الآن ماذا يتم من بعد هذا القرار؟ ما يتم بعد هذا القرار وهو أن كل ما يرتبط بالتسيير، بما فيها تصريف الاعتمادات، بما فيها تحويل الاعتمادات، بما فيها مراقبة الاعتمادات هو موكول للجامعات، أعطي فقط أرقام باش نكونو واضحين حول هذا الموضوع، احنا في هاذ الأفق فقط فيما يخص الاختيارات التربوية أي تعزيز التكوينات اللي تفضي إلى الماستر المتخصص اللي تكلمتو عليه وعلى مختلف التكوينات الأخرى، رصدنا ميزانية تفوق 6,12 مليار ديال الدرهم، فيها 2,8 مليار ميزانية ديال التسيير و4,4 مليار ديال الدرهم ميزانية ديال الاستثمار دفعناها للجامعات من أجل تحقيق هاد الهدف.

ما يقع هو المشاكل التي تكلمنا عليها السيد المستشار، واش كتوقع اختلالات على مستوى المساطر والتدبير ديالها، احنا بالنسبة لنا ما غاديش نتراجعو على المبدأ ديال الاستقلالية، الجامعة عندها أجهزة اسمها مجالس الجامعة ومجالس الكليات، لها كامل الصلاحية باش تتصرف في تلك الموارد وفق مخططاتها، المحاسبة الوحيدة اللي يمكنا لنا نتصرفو فيها وهو تحقيقها أو عدم تحقيقها للأهداف.

فعلا كتبلغنا باستمرار عدد ديال الشكايات من مختلف المتدخلين وأساسا الأساتذة وفي بعض الحالات كذلك الطلبة، باش يمكن نتدخلو وكنتدخلو، البعض منها لقينا لها حلول، البعض الآخر تستعصي على الحل. بالإضافة لهذا التدبير اللي كيهم بشكل مباشر المؤسسات والجامعات، احنا سهرنا باش هاد الطلب باش الإقبال على التكوينات في مستوى الماستر يكون عندو جاذبية، أننا نحددو واحد السقف على الأقل ديال 50% من الطلبة اللي كنعطى لهم المنحة، السنة الماضية وفرنا في هاذ الأفق هذا 5350 منحة للطلبة ديال الماستر، وهاذ السنة زدنا 6000 منحة ثانية، وبالتالي في مستوى السنتين، السنة الأولى والسنة الثانية، الآن عندنا 11 ألف طالب مسجلين في الماستر اللي كيتوفروا على المنحة.

هذا هو المجهود اللي يمكن لنا نديرو، من جهة كنوفرو الشروط ديال الاشتغال بالنسبة للأساتذة والكليات والمؤسسات، ومن جهة ثانية كنحفزو الطلبة باش يمكن لهم يتسجلوا في هاذ التكوينات والبقية هي رقابة جماعية خصنا نمارسوها كلنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

كنشكرو السيد الوزير المحترم على إعطاء هذه التوضيحات المتعلقة بالتعليم الجامعي، ولاسيما نحن جميعا نتفق على استقلالية الجامعات، ولكن هذا لا يعفينا أن هذه الجامعات المسيرين ديالها، هاذوك رؤساء الجامعات، خص يبقى الموقع ديال الدولة قوي فيما يتعلق بالمراقبة، لأن نحن لا نتهم كل رؤساء الجامعات، لا حاشا، ولكن كاين بعض الحالات اللي كيوقع فيها خلل في التسيير وفي التدبير أو مكيلتزموش بالاتفاقية الشراكة ما بين وزارة التربية الوطنية وما بين هاد المؤسسات الجامعية.

ولذلك، كان لزوما منا الرجوع إلى شيء آخر وهو بقاء جهاز معين أو

جهة معينة لتحاسب هاد الرؤساء ديال الجامعات، مع العلم أن الماستر أو مسلك الماستر من الدعامة الأساسية ديال هاد التعليم لأنه يعود بالنفع على البلاد وعلى الشركات الخاصة اللي هي تستفيد منه، وكان لزاما على وزارة التربية الوطنية وفي إطار البرنامج الاستعجالي أن تكون هناك شراكة مع القطاع الخاص باش يدعم التعليم الجامعي، وزد عليها حتى البحث العلمي باش تكون واحد النتائج اللي هي مرضية.

وبالتالي، اللي كنطرحو السؤال، هاد رؤساء الجامعات في الوقت اللي كيدخلوا لهاد الجامعات يعني أنهم كما كيدخلوا كيخرجوا، ماكاينش حد اللي كيحاسبهم، وملي كيجي اللاحق حتى داك (passation) اللي كيتدار ما عرفناش شكون اللي كيشرف على ذاك (passation)، مع العلم أن الرئيس القديم تدار له محاسبة انطلاقا من المردودية، انطلاقا من النتائج، واش حقق هذه الأهداف، إذا كانت الوزارة فقط أنها تحاسب من ناحية الأهداف، إذن حتى على الوسائل أن خاص الوزارة أنها تحاسبه لأن الأهداف تحقق انطلاقا من كيفية تدبير هذه الوسائل اللي هي مادية اللي كترصد لها، ولاسيما وزارة التربية الوطنية اللي كترصد لها واحد المبالغ قوية يعني باش أننا يمكن لنا نحقق ذاك ما يسمى باستقلالية الجامعة، وتقوم بتدبير نفسها بنفسها وتحقق الأهداف، يعني العمل التي تؤطرها وترسمها لها وزارة التربية الوطنية.

ونشكر السيد الوزير الساهر على هاذ القطاع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير إن أردتم.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

غير فقط باش نوضح كلامي باش السيد المستشار يمكن يكون فهم جزء منه ماشي في السياق ديالو، أنا مكنقولشاي بأن مكنمارسوشاي رقابة بعدية على الجامعات، فقط السيد المستشار كيعرفها أن العقد اللي وقعناها مع الجامعات مرتبطة باستصدار تقريرين سنويين، واحد في شهر (juin) وواحد في نهاية السنة، واحد حول السير التربوي وواحد أساسا حول المتابعة المالية، وهاذ التقارير يتم تقديمها أمام اللجان الثلاثية، فيها الجامعات وفيها التعليم العالي وفيها وزارة المالية، بالإضافة إلى عملية الافتحاص اللي كنقومو بها.

اللي تكلمت عليه وهو المستوى اللي من بعد رئاسة الجامعة، السيد المستشار طرح في السؤال ديالو المشاكل اللي كيعانيو منها بعـــــض (les masters) فيما يرتبط بتوصلهم بالاعتمادات اللي من المفروض أنه في بعض الحالات كيمكن تكون تجهيزات، في بعض الحالات كيمكن تكون مصاريف مرتبطة بأنشطة تربوية، هنا فين كاين الإشكال.

احنا الآن لا نتوفر على أجهزة داخل الكليات اللي تمارس هاذ الرقابة وتدير هاذ التحكيمات، أغلب الجامعات لحسن الحظ كتسير بطريقة ما خلقاش إشكالات كبيرة، ولكن في بعض الحالات وقفنا على تشنجات، وقفنا على حالات اللي فعلا مردها فقط الاستفراد بالقرار وكنتمناو أن هاذ المنطق اللي دخلنا فيه الآن يعرف الجميع بأن راه الاستقلالية ديال الجامعة راه ميمكن تكون عندها مصداقية حقيقية إلا إلى اضطلع الجميع بمسؤوليته في إطار المسؤولية وفي إطار المحاسبة.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

باسمكم جميعا أتقدم بالشكر والتقدير للسيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة المباركة.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، وسنبدأ بسؤالين تجمعهما وحدة الموضوع، أستأذن المجلس الموقر والفريقين، الفريق الاستقلالي والفريق الفيدرالي بأن نتناول هذين السؤالين في إطار وحدة الموضوع.

السؤال الآني الأول موضوعه الوضعية الإدارية لمجموعة من أطباء الشغل بوزارة الشغل والتكوين المهني، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

تفضل أستاذ.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

يلعب جهاز تفتيش الشغل دورا حيويا في مجال مراقبة تشريع الشغل وحماية حقوق الأجراء، وكما هو معلوم فإن هذا الجهاز يتكون من مفتشي الشغل ومهندسي الصحة والسلامة المهنية وأطباء الشغل. وقد تتبعنا المجهودات التي تقوم بها وزارتكم من أجل تعزيز مواردها البشرية التي نعتقد أنها لازالت تعيش خصاصا كبيرا مقارنة مع حجم النسيج الاقتصادي ببلادنا.

وقد قامت وزارتكم بتوظيف مجموعة من الأطر الطبية، وعددهم عشرة من الطب العام على أساس تكوينهم من أجل مزاولة مهام طب الشغل، إلا أن هؤلاء الأطباء الذين يزاولون منذ تعيينهم بالمندوبيات التابعة لوزارتكم لم تتم تسوية وضعيتهم الإدارية لحد الآن.

لذا، نسائلكم السيد الوزير، عن سبب هذا التأخير، وما هي الإجراءات التي ستتخذونها من أجل تسوية ملف هؤلاء الأطباء؟ وهل سيتم تدارك هذا التأخير وهو ما يجب أن يتم في أقرب الآجال؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

سنمر إلى الفريق الاستقلالي وأرجو منهم أن يطرحوا السؤال المتعلق أيضا بالوضعية الإدارية لمجموعة من أطباء الشغل بوزارة التشغيل والتكوين المهني، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، الأستاذة الزومي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في الحقيقة، السيد وزير التشغيل، كنت أود أن أطالب بأن تطبق مدونة الشغل وأن تحصل كل وحدة إنتاجية فيها 50 أجيرا على طبيب شغل، ولكن الآن نتحدث فقط على كل مندوبية من المندوبيات التابعة لوزارتكم أن يكون بها طبيب شغل، لاسيما بعد المآسي التي سمعناها بعد وقعة "روزامور" وكذلك الكثير من الوحدات التي لا علاقة لها بطب الشغل.

وحيث قد أشرفتم أو أقدمت وزارتكم على توظيف 10 أطباء وعينوا بمندوبيات مختلفة تابعة لكم، إلا أننا نفاجأ أن هؤلاء الأطباء العشرة لم تسو وضعيتهم إلى حد الآن، حيث عينوا في 2010/08/01 ولا وضعية لهم، ولم يتقاضوا أي أجر ولا أفق في وضعيتهم، وحينما يسألون المصالح المختصة في وزارتكم فإنهم يقولون بأنه لا رد لنا من وزارة المالية.

إذن هل وزارة التشغيل ستوظف أطباء الشغل الذين هم حيث نحن جميعا في مساس الحاجة إليهم؟ ثم لا يؤدون واجباتهم في الوقت اللازم السيد وزير التشغيل؟

السيد رئيس الجلسة:

سنستمع إلى جواب السيد الوزير في حدود 6 دقائق، تفضلوا السيد الوزير.

السيد جمال أغماني، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

كما جاء في السؤال الأول الذي قدمه السيد المستشار المحترم، مدونة الشغل التي صادق عليها مجلسكم الموقر أصبحت تقتضي وجود واحد جهاز تفتيش الشغل، اللي فيه مفتش الشغل، ولكن فيه كذلك طبيب الشغل وفيه مهندس الصحة والسلامة المهنية، لما تحملنا المسؤولية لم يكن لنا إلا مهندس واحد للسلامة المهنية بالنسبة للمغرب كامل، مع عدد مفتشين الشغل اللي كيبقى على كل حال جد ضئيل مقارنة - بحال اللي قالت السيدة المستشارة- مع تطور النسيج الاقتصادي.

تعرفون على كل حال الظروف ديال المناصب المالية، أتيحت لنا الفرصة أنه كانت لنا مناصب مالية شاغرة، وكنا قد التزمنا أمام مجلسكم الموقر على إثر الحدث المؤسف ديال "روزامور" اللي قال فيه الشعب المغربي ومختلف المكونات السياسية والنقابية أن هذا الحدث يجب أن لا يتكرر في المشهد المغربي، وكانت هناك تعليمات سامية لصاحب الجلالة الذي أمر بوضع مخطط استعجالي لمواجهة هذه الجوانب، فتم وضع لجنة وزراية، تم إحداث المعهد الوطني للحياة في العمل، الذي شرع في عمله بداية من هذه السنة، وتم كذلك وضع مشروع قانون إطار للصحة والسلامة المهنية، وكان علينا في وزارة التشغيل تعزيز جهاز مهندسي الصحة والسلامة المهنية، ووضعنا برنامج، تم تكوين فيه 24 مهندس للسلامة المهنية، وتم تعيينهم في مجموعة من المندوبيات اللي تكون فيها قدرات كبيرة.

كان لنا إشكال هو ديال أطباء الشغل، كان عندنا في وزارة التشغيل ما يناهز 13 أو 15 طبيب شغل، لا يغطون -بحال اللي قلتو- كل التراب الوطني، فكانت هناك مناصب شاغرة لدى الوزارة، أعلنا على انتقاء لأطباء الشغل، لم يتقدم أي طبيب شغل لشغل المناصب الشاغرة لدينا، نظرا لأن عدد أطباء الشغل ببلادنا هو محدود ومحدود جدا، وحتى بالنسبة للمقاولات ما كتلقاش أطباء الشغل.

فالتجأنا إلى مسطرة ديال السيد الوزير الأول الذي رخص لنا استثناء من أجل توظيف 10 أطباء من القطاع العام، على أساس ستتولى الوزارة بتكوينهم، وبالفعل قمنا بتوقيع اتفاقية شراكة هذه السنة مع كلية الطب والصيدلة بالدار البيضاء، شعبة متخصصة في مجال طب الشغل، بغلاف مالي ديال 600 ألف درهم لتكوين هؤلاء أطباء الشغل، باش يصبحوا أنهم تيمارسوا، ويمكن أن أنوه بهم ويمكن أن الوضعية الإدارية لهم، عكس ما قلتم السيدة المستشارة، وضعية قانونية كنعتبروها.

الإشكال اللي عندنا هو رأي ديال السيد الخازن العام للمملكة، الذي له رأي آخر في قرار السيد الوزير الأول بالترخيص الاستثنائي، ونحن نناقش مع السيد الخازن العام للمملكة وكنعتبرو أنه إذا كان له اجتهاد، فهناك قرار واضح للسيد الوزير الأول الذي سبق له أن وجه نسخة من القرار ديال الاستثناء من شروط المباراة إلى السيد الخازن، ولم يعبر السيد الخازن العام للمملكة آنذاك على رأي آخر، وبالتالي فهؤلاء الأطباء هم في وضعية قانونية، ونبذل الجهود من أجل التسوية القانونية، المادية في الواقع لوضعيتهم لأنهم يمارسون اليوم، ولهم كامل الحقوق الإدارية في المندوبيات ديال التشغيل اللي كيمارسوا فيها أشغالهم.

ويمكن لي أن أنوه كذلك بالجهد الذي يبذلونه الآن في الحملات التي يقومون بها مع زملائهم أطباء الشغل وكذلك مفتشي الشغل في الجانب ديال الصحة والسلامة المهنية، بل يمكن نقول أن المعهد الوطني للصحة

والسلامة المهنية اللي تم تفعيل أدواره مؤخرا بمناسبة المناظرة الوطنية الثانية حول الميثاق الوطني للتنمية الصناعية، أطباء الشغل هؤلاء هم الركيزة الأساسية لهذا المعهد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، سنستمع أيضا إلى التعقيب، الفريق الفيدرالي تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

كما أشارت السيدة المستشارة منذ حريق مؤسسة "روزامور"، تبعنا أنه تبذلت واحد العدد ديال المجهودات، سواء من طرف وزارة التشغيل أو من طرف بطبيعة الحال الأطراف الأخرى بما في ذلك وزارة الداخلية والسلطات المحلية في مختلف الأقاليم والجهات.

غير أنه مازال كنلتمسو يكون مزيد من الجهد، لماذا؟ أولا من جهة، خص تعميم لجان الصحة والسلامة بجميع المقاولات، رغم المجهودات اللي كتبذل الوزارة، واحد العدد ديال المقاولات اللي مازال ما فيهاش لجان الصحة والسلامة، واللي كيستوجب التعميم ديالها.

كذلك تبذلت جهود فيما يتعلق بإخراج المراسيم التطبيقية المتعلقة بالسلامة والصحة، ديال مدونة الشغل بطبيعة الحال كنسجل المجهود اللي تدار، لكن كذلك كنطلبو المزيد من التفعيل من أجل تعميم توفير شروط السلامة والصحة بجميع المقاولات، لأن هاذ المجال ديال الصحة ديال الأجراء لأن الرأسمال ديال العامل هو بطبيعة الحال الصحة ديالو، وبالتالي مازالين كنشوفو في بعض المقاولات مازال هاذ الجانب فيه واحد النوع ديال النقص.

كذلك كنشوفو أنه خاص من جهة أخرى العمل على دعم جهاز التفتيش، بطبيعة الحال راه عمل متكامل رغم الجهود اللي كتبذل، دعم جهاز التفتيش فمازال خص يتبذل بما في ذلك الشيء اللي أشرتو له، السيد الوزير، احنا نتفاجأ كون 10 أطباء والآن كاينة عرقلة، بالعكس كان كيتطلب مضاعفة هاذ العدد بكثير، لذلك هاذ العرقلة كنعتبرو أنها ما عندها حتى شي مبرر.

كذلك كنطلبو كذلك، والسيد الوزير انتما كتقوموا بهاذ الشي ولكن مازال كنلحو، خص كذلك تكثيف اجتماعات المجلس الأعلى لطب الشغل، لماذا؟ لمتابعة حتى لأنه بطبيعة الحال هذه مؤسسة اللي هي ثلاثية التركيب، صحيح أنها تجتمع، اجتمعت ووقع التفعيل بطبيعة الحال في السنوات الأخيرة، ولكن كنطالبو أنها خص التكثيف ديال الاجتماعات ديالها للمتابعة الدقيقة لكل القطاعات، لكل الجهات، لكل الأقاليم، وبالأخص كما أشارت السيدة المستشارة فيما يتعلق بتعميم المراقبة الطبية أي كل مؤسسة اللي كتوفر الشروط باش تكون فيها المراقبة الطبية وإن كان تجاوزنا النقاش اللي كان حول العدد، الأهم في هذا هو توفير التغطية الصحية بجميع المقاولات، واللي كنعتبروها جد ضرورية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة الآن للفريق الاستقلالي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة، السيد الوزير، أنا لن أتحدث عن الخصاص الضارب الأطناب في طب الشغل بوزارة التشغيل، ولن أتحدث أنني أتأسف لهذا الخصاص وكذلك للخصاص والفراغ في مهندسي الصحة والسلامة، ولكن قمتم بمجهودات كبيرة في هذا الموضوع، ولكن الذي يجعلني أقف مكتوفة الأيدي هنا في هذه المؤسسة الدستورية هي أن الخازن العام له رأي في ما يقوم به السيد الوزير الأول. أنا أتساءل هل مؤسسة الوزير الأول لها الحق ولها القانون في أن توقع استثناء من أجل هؤلاء الأطباء أم لا؟ هل هناك دولة في دولة؟ هل نحن نتحدث عن الإصلاحات الدستورية؟ هل بالفعل نريد صلاحيات واسعة للوزير الأول؟ أم نحن في بلاد أخرى؟

إذن السيد الوزير الأول وقع استثناءات حتى ل4303 اللي توظفوا حاملي الشهادات العليا، والآن يوقع لحاملي الإجازات، فكيف لا يوقع لعشرة أطباء؟ ومن هو الخازن العام في المنظومة السياسية داخل هذا الوطن؟ هل هو داخل المؤسسات أم خارج المؤسسات؟

وأتساءل بكل مرارة، السيد الوزير: هل هناك قوة فوق القوى التي نعرفها وهي قوة القانون؟ وهل القانون يسمح للوزير الأول أن يوقع استثناءات أم لا؟ لأنه لا يمكن أن نعيش في التناقضات، يجب على الخازن العام أن يوقع محاضر قرارات التعيين وقرارات تسوية الوضعية المالية لهؤلاء الأطباء بقوة القانون، وإذا كانت هناك جيوب للمقاومة فلا يمكن أن تساوم على أرزاق الناس.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة المستشارة، سنستمع إلى رد السيد الوزير على هذه التعقيبات، فليتفضل السيد الوزير في حدود 4 دقائق.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

يمكن نقول، السيدات والسادة المستشارين، أنا شخصيا انطلاقا من رصد واقع الشغل والعلاقات المهنية في المغرب اليوم أن أكبر تحدي سيكون أمامنا في المستقبل القريب هو موضوع الصحة والسلامة المهنية في أماكن العمل، السنوات المقبلة والجهود التي بذلت على مستوى التغطية الاجتماعية للأجراء، التصريح بالأجراء، كنعتقد ولي قناعة أنها ستصبح

سلسة في السنوات المقبلة، لكن أكبر تحدي وهو مجال الصحة والسلامة المهنية لأنه لازال في المقاولات ديالنا نظرا لظروف نشأة العديد من الأحياء الصناعية، لظروف المقاولة، لظروف العديد من الاعتبارات، هاذ جانب الصحة والسلامة المهنية لا يأخذ مكانه، وبالتالي أكبر تحدي، كما قال السيد المستشار المحترم، سيكون هو هذا المجال، وهذا المجال كما تعرفون هو أحد المكونات ديال مفهوم العمل اللائق، إلى ابغينا عمل لائق، راه ماشي فقط الأجر بل كذلك الظروف ديال الصحة والسلامة المهنية ديال الأجير وما يتولد عنها من أمراض مهنية وغيرها من الأشياء الأخرى.

بطبيعة الحال جهاز تفتيش الشغل كنتفق معكم، الأعداد غير كافية، قمنا بمجهودات مع الإخوان ديال جهاز تفتيش الشغل من خلال تحسين الوضعية، من خلال واحد المجموعة من التدابير ديال عقود الأهداف، الآن كيشتغلوا بعقود أهداف، هاذ السنة تقريبا سيتم دعم جهاز تفتيش الشغل بواحد 50 مفتش شغل جديد، المسطرة ديال الانتقاء ديالهم انطلقت، إمكانية كذلك منحنا بعض المناصب في إطار التوظيفات الاستثنائية اللي قامت بها الدولة لتوظيف حملة الشهادات في حدود واحد 80 مفتش.

نرجعو بالنسبة لأطباء الشغل، يمكن نقول الخصاص ديال وزارة التشغيل في هذا المجال كيوصل لحوالي 120 طبيب شغل اللي خصنا، ولكن ما كايناش في السوق، أنا من هنا أقول اللي عندو دبلوم ديال طبيب الشغل مرحبا به، على الهواء يجي مرحبا به يخدم مباشرة.

الآن كان عندنا إشكال، هم أطباء عام وأنا أشاطرك الرأي، احنا دولة القانون ولا أحد فوق القانون، قرار الوزير الأول يجب أن ينفذ طبقا للقانون، وهذا هو رأينا وسنواصل المساعي كذلك مع السيد وزير الاقتصاد والمالية لإيجاد تسوية سريعة لأن كعتبرو هؤلاء الأطباء يقومون بواجبهم كاملا ولهم تعيينات رسمية من طرف وزارة التشغيل في المصالح التي يقومون بها، بل أكثر من هذا ابداو المرحلة ديال التكوين أو استكمال التكوين ديالهم حتى يصبحوا أطباء شغل كاملين، يمارسوا المهام ديالهم.

ولحد الآن يمكن نقول لا نتوفر حتى على رأي السيد الخازن الوزاري ولا رأي الخازن العام للمملكة، ما عندنا حتى رأي كتابي، يمكن فيها تأخير، يمكن فيها رأي، ولكن رأي رسمي لا نتوفر على أي شيء مكتوب من طرف السيد الخازن العام أو الخازن الوزاري ديال وزارة التشغيل، وبطبيعة الحال سنواصل الجهد من أجل التسوية ديال وضعية هؤلاء الموظفين العموميين في قريب الآجال.

السيد رئيس الجلسة:

باسمكم أشكر السيد وزير التشغيل على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التجارة الخارجية، والسؤال الأول حول تقييم اتفاقية التبادل الحر.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لشرح هذا السؤال، فليتفضل أحدهم مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمون:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

تواجه التجارة الخارجية بالمغرب عدة تحديات داخلية وخارجية، تتمثل أساسا في انفتاح المغرب على الاقتصاد العالمي، وإبرامه لمجموعة من الاتفاقيات التجارية مع عدد من الدول والتكتلات الاقتصادية، وهو الأمر الذي يفرض تأهيل الاقتصاد الوطني وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية من أجل الحفاظ على المصالح والأسواق التقليدية وفتح أسواق جديدة في وجه صادراتنا الوطنية.

وإذا كان الميزان التجاري المغربي يعرف عجزا مستمرا، ترتفع وتنخفض حدته حسب تقلبات الأوضاع الاقتصادية داخل المغرب وخارجه، وخصوصا في ظل ارتفاع الفاتورة الخاصة باقتناء البترول، فإننا نضع علامة استفهام كبرى حول إمكانية تفاقم هذا العجز، خاصة في ظل الارتفاع المهول الذي عرفته أسعار البترول مؤخرا.

ولذلك، فإننا نؤكد، السيد الوزير، على ضرورة الاهتمام بالصادرات وتنويعها وتأهيل الاقتصاد الوطني للتمكن من مواجهة المنافسة الدولية والتخفيف من حدة العجز الذي يعرفه الميزان التجاري، وبصفة خاصة مواجهة ضعف تطور الصادرات تجاه البلدان التي تربطنا معها علاقات تجارية تفضيلية، في الوقت الذي عرفت فيه الواردات من هذه البلدان زيادات كبيرة، وذلك حتى لا يصبح المغرب مجتمعا استهلاكيا، يشكل سوقا للمنتوجات الأجنبية دون أن يساهم في خلق الثروات.

ومن هذا المنطلق، نسائلكم، السيد الوزير:

أولا، ما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل دعم الصادرات وتنويعها، خصوصا اتجاه البلدان التي تربطنا معها علاقات تجارية تفضيلية ؟

ثانيا، ما الذي ستقوم به وزارتكم من أجل تدارك العجز الحاصل في الميزان التجاري، خاصة في ظل الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط ؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، السيد وزير التجارة الخارجية لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد عبد اللطيف معزوز، وزير التجارة الخارجية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

أود في البداية أن أضم صوتي لصوت السيد المستشار المحترم بالنسبة

للتشخيص، فيعني، الفرق الذي يعرفه الميزان التجاري بين الواردات والصادرات، كما قال السيد المستشار، يرجع للارتفاع المهول لأسعار النفط، وكذلك لأسعار الحبوب التي يستوردها المغرب لسد الحاجيات ديالو اليومية.

زيادة على ذلك، المغرب منذ أربع سنوات أو خمس سنوات انطلق في واحد البرنامج ديال الاستثمار وديال التجهيز على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاولات، الشيء الذي أدى إلى استيراد العديد من التجهيزات من الخارج، هذا كنعتبروه شيء جد ايجابي بالنسبة للاقتصاد الوطني.

اللي كنختلف فيه مع السيد المستشار المحترم هي النتيجة ديال اتفاقية التبادل الحر على الاقتصاد الوطني. أنا أقول من خلال التجربة اللي كنعيشوها في هاذ السنتين الأخيرتين، الحمد لله على أن المغرب عندو هاذ اتفاقيات التبادل الحر لأنها تشكل أهم روافد استقطاب المستثمرين الأجانب، وكذلك الزبناء اللي كيبحثوا على الفائدة اللي كيجنيوها من خلال قاعدة المنشأ التي كنعطيها لهم هاذ اتفاقية التبادل الحر، واللي من خلالها يمكن لهم يصدروا المنتوج الذي كينتجوه في المغرب بلا ما يخلصوا الواجبات الجمركية في الأسواق اللي هي الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا والعالم العربي.

كذلك لابد أن أشير بالأرقام أن هذه المجهودات اللي قامت بها حكومة جلالة الملك بشراكة مع القطاع الخاص للتعريف والتسويق بالمنتوج المغربي وبالعرض المغربي للتسويق والاستثمار من خلال اتفاقيات التبادل الحر أن سنة 2010 عرفت بالنسبة لكل الدول اللي عندنا معها اتفاق التبادل الحر ارتفاع في الصادرات ب23% مقابل ارتفاع ب7% فقط للواردات.

الثلاث أشهر الأولى لسنة 2011، الصادرات ديالنا اتجاه هذه الدول ارتفعت ب 39% مقارنة مع نفس الفترة ديال 2010 اللي كانت حتى هي مرتفعة، مقابل هذا كاين 21% ديال ارتفاع الواردات.

هذا يعني، احنا نطلق من معطى أول اللي هو كانت فيه الواردات أكثر من الصادرات، ولكن هذا العجز غادي وكيتقلص لأن اليوم الوتيرة باش غاديين الصادرات ديالنا اتجاه الدول اللي عندنا معها اتفاقية التبادل الحر هي وتيرة مرتفعة جدا مقارنة مع الواردات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد المستشار المحترم الأستاذ عثمون.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمون:

شكرا السيد الرئيس.

أنا، السيد الوزير، لست متفقا معكم عندما تقولوا بأن.. أنا بالنسبة لي إذا اخذينا غير الفترة بين يناير ومارس 2011، فحسب آخر إحصائيات مكتب الصرف كيعرف الميزان التجاري تفاقم في العجز (déficit)، حيث سجل في هذه الفترة تقريبا 20% بالنسبة للواردات، وبالنسبة للصادرات كاينة إلا 14%، أنا متفق معكم بأن الصادرات تتزيد شوية ولكن الواردات تتزيد أكثر.

فيما يخص حسب التوزيع الجغرافي ديال المبادلات الخارجية، في جميع الحالات الواردات تفوق الصادرات، فإذا اخذينا أوربا، السيد الوزير، عندنا 74 و095 بالنسبة لأوربا فيها 47 و982 بالنسبة للواردات فالصادرات إلا 26 ألف.

أمريكا، آسيا، أفريقيا، هذه الدول كلها الواردات تفوق الصادرات، هنا بلا ما نهضرو على ميزان الأداءات وميزان تبادل الخدمات، فبالنسبة لنا إلى كانت هاذ الاتفاقيات تتشجع المستثمرين باش يجيو، أنا متفق معكم مزيانة للدولة ديالنا، ولكن باش نصدقو المغرب تيولي إلا يجيب ونستهلك الواردات ديال هاذ الدول هذا ما شي في صالح الدولة ديالنا.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجارة الخارجية:

إذا سمحتم، السيد المستشار، السيد الرئيس، الأرقام ما كتكذبش، الأرقام عندي ديال 2010 و2011، ها هما هاذو ديال مكتب الصرف اللي هي مؤسسة ما تابعاش لهاذ الوزارة.

أنا ما تنتكلمش على الأرقام في حد ذاتها، أنا أتكلم على النمو المهم اللي كتعرفوا الصادرات ديالنا، فاحنا انطلقنا من واحد الوضعية، من سنة 2000 إلى سنة 2008 كانت نسبة نمو الصادرات ديالنا ما كتفوقش 7%، المعدل ديالها 7%، اليوم نصل إلى 31% ديال نمو الصادرات، هذا راه ما جاش بوحدو، هذا جاء من خلال واحد العمل، من خلال إستراتيجية، اللي المغرب هيأ من خلالها واحد العرض إنتاجي من خلال السياسات القطاعية، في الفلاحة، في الصناعة، في الخدمات، كل هذه الأشياء جعلت أن المغرب اليوم يكون عندو واحد العرض إنتاجي تصديري، ولكن باريس لا تبنى في يوم واحد، هاذ الشي انطلق والسرعة باش غاديين هي سرعة أكثر بكثير مما كان عليه الحال في السنوات الماضية، وهاذ العجز غادي وكينقص، أنا ما كنكرش وجود العجز، ما عندناش احنا القوة اللي عند الإتحاد الأوروبي ولكن اليوم غاديين بسرعة أكثر مما هي عليه الحال في الماضي، وكذلك مما هو عليه الحال بالنسبة لهاذ الشركاء اللي كنتكلمو عليهم.

بحيث إذا أخذت الإتحاد الأوروبي في 2010 الصادرات ديالنا اتجاه الإتحاد الأوروبي كانت ارتفعت ب 19%، الواردات غير ب 6%، إذا أخذت 2011 هاذ الثلاث أشهر الصادرات ديالنا اتجاه الإتحاد الأوروبي ارتفعت ب 36%، الواردات ب 20%، اخذيتي الولايات المتحدة

الأمريكية راه الصادرات ديالنا ارتفعت ب 51% في 2010، الواردات غير ب 14%، في الثلاث أشهر الأولى ديال 2011 الولايات المتحدة الأمريكية الصادرات ارتفعت ب 13% والواردات 8%، هذا كيعني أن دائما الحمد لله الصادرات ديالنا غادية بواحد السرعة جد مرتفعة مقارنة مع الواردات، ونفس الشيء بالنسبة لتركيا وبالنسبة لدول اتفاقية أكادير.

فنسبة التغطية ديالنا ما ننساوش أنها تحسنت ب 4% في 2010، وبقينا في هاذ المستوى في 2011 رغم الظروف الاقتصادية الصعبة، ورغم كيف قلتو السيد المستشار، السعر ديال البترول والسعر ديال المواد الأولية والسعر ديال الحبوب والأطنان الكثيرة اللي استوردناها في الحبوب هاذ السنة مقارنة مع السنة الماضية نظرا للحاجيات ديال السوق المغربي في هاذ المادة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي الموجه لكم أيضا، موضوعه إغراق السوق الوطنية بالمنتوجات الصينية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

في إطار انفتاح الاقتصاد الوطني الذي يعرفه المغرب، تم التوقيع على عدد مهم من الاتفاقيات الدولية من أجل المزيد من التنمية والتعريف بالمنتوجات الوطنية. وفي هذا السياق سجل حجم الواردات من المنتوجات الصناعية الصينية أرقام كبيرة، قدرها الخبراء والمهتمين بالشأن الاقتصادي بحوالي 40% من حجم مجموع الواردات المتدفقة على السوق الوطنية من الصين، وهذا راجع كذلك إلى تنويع هذه الأخيرة لمنتوجاتها وجعل أثمانها وأسعارها في متناول جميع الفئات الاجتماعية، الشيء الذي أثر سلبا بشكل طبيعي على مبيعات المنتوجات الوطنية، كما يرجع السبب كذلك في هذا إلى ظاهرة العولمة والوزن الاقتصادي والبشري الذي يلعبه الفاعل الصيني على مستوى الساحة الدولة.

لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم:

أولا، ما هي التدابير والخطط التي ستنهجها الحكومة من أجل ضمان نسبة مهمة من مبيعات المنتوجات الوطنية؟

ثانيا، هل جميع المنتوجات الصينية تدخل السوق الوطنية بشكل قانوني؟

ثالثا، هل هناك سياسة تصديرية لضمان نجاح مبيعات المنتوجات الوطنية بالسوق الصينية؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير التجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

شاءت الأقدار أن آتي للحضور أمام مجلسكم الموقر مباشرة بعد اجتماع كان لي مع وفد صيني في زيارة عمل لبلادنا، وكان من ضمن الأمور اللي ناقشناها النقط اللي طرحها السيد المستشار المحترم، يعني هو كيف يمكن لنا نغيرو نوعية الشراكة اللي كاينة بينا وبين الصين لجعل أن المراقبة ديال الشراكة الاقتصادية بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية تكون غير منحصرة في حساب محاسبتي ديال أرقام الصادرات والواردات لأن المعاملات الدولية بين الدولتين لا تنحصر في هذا، بل تذهب إلى ميدان الاستثمار وإلى ميدان السياحة كذلك.

فكان عندي الشرف أنني ترأست وفد في أكتوبر2009 إلى العاصمة الصينية لنقاش هاذ الموضوع، وفي ذاك الآن اخذينا قرارات، أولا لتسهيل الصادرات المغربية تجاه الصين، وكان هاذ الأمر يتعلق بالمواد اللي المغرب عندو فيها واحد العرض تصديري اللي يمكن له يدخل للأسواق الصينية، وأخص بالذكر الفوسفاط والأسمدة، وأخص بالذكر كذلك المواد الفلاحية والمواد ديال الصيد البحري على المدى القصير.

كما كانت المناسبة كذلك لنقاش إمكانية بل مشروع استثمارات صينية في المغرب لتكون هناك مواد أولية صينية اللي تدخل عليها واحد القيمة مضافة مغربية للذهاب إلى أسواق أخرى، وبالتالي غادي نكونو نقصنا من هاذ العجز اللي كان بيننا وبين الصين، ماشي مباشرة مع الصين ولكن مع أسواق أخرى، وأخص بالذكر الأسواق الأوروبية والأمريكية، ولكن كذلك السوق الإفريقية اللي كيف كتعرفوا أعطيناها واحد الاهتمام مهم، بحالنا بحال الصين، حتى الصين كنعطيه واحد الاهتمام ويمكن لنا اليوم نفتخرو بأننا عندنا واحد التواجد كبير في الأسواق الأوروبية اللي أصبحت كتمثل أكثر من 10% ديال الصادرات ديالنا مقارنة مع 4% هاذي واحد 6 سنين.

هاذ العمل هذا يمكن لنا أننا نرفعو الصادرات ديالنا تجاه السوق الصينية ب60% السنة الماضية، عفوا 80%، في 2010 ارتفعت الصادرات المغربية تجاه السوق الصينية ب80% وهاذ الثلاث أشهر الأولى الارتفاع كذلك فاق 40%.

هاذو انطلاقا من واحد الرقم كما كنديرو 36 مليون ديال الدولار ديال الصادرات في المغرب في 2006 للصين، اليوم كنديرو 2 مليار و200 ديال الدولار، هاذي كتعني على أننا غاديين في تحسين الوضعية التجارية مع الشريك الصيني، مع العلم، كما قلت لكم، على أن الأمر لا ينحصر في هذا، فكذلك السياحة بدات تأخذ قسطها من السوق الصينية وكذلك الاستثمارات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، لكم الكلمة السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

نشكر السيد الوزير على إجابته، وبطبيعة الحال احنا جد مرتاحين للعمل الذي يقوم به السيد الوزير.

فيما يخص تغيير نوعية الشراكة في الاتفاقية هذا نسجله بارتياح، والهدف من وضع هاذ السؤال هو المحافظة على المنتوج والاقتصاد الوطني.

أولا، ضرورة وضع مواصفات مغربية والحرص على تحسين جودة المنتوجات الصناعية لتجد إقبالا في السوق الوطني والدولي، علما أن عدد المواصفات المغربية الإجبارية للتطبيق يصل حاليا إلى أكثر من 300 مواصفة، تهم منتوجات قطاعات الصناعة التقليدية.

ثانيا، التأكد من سلامة كل المنتوجات، وخاصة ذات الصبغة الميكانيكية والإلكترونية، مدى مطابقتها لمعايير السلامة الدولية، مثل الدراجات النارية التي تساهم في حوادث السير والأجهزة الغازية.

تعلمون، السيد الوزير، وهذا راه الهاجس ديالكم هو هاذ المشكل ديال الأجهزة الغازية التي تسقط المواطنين أمواتا يوميا، كذلك فيما يخص هاذ الدراجات النارية اللي المحرك ديالها اللي المحرك ديالها يتعدى 100 كلم في الساعة وهي بدون رخصة ديال السياقة.

كذلك فيما يخص نهج... قلتم السيد الوزير أنه تسهيل الصادرات المغربية نحو الصين ارتفعت ب 80% وهذا جد مهم، يعني نلمسه، كذلك خصنا من الناحية ديال المواد اللي كتصدر أنه تكون هناك سياسة تصديرية لتحفيز المنتوجات الصناعية والمنتوجات المغربية، خاصة منتوجات الصناعة التقليدية، وحمايتها من التقليد الذي يسيء لها، مثل الأواني النحاسية والمصنوعات الجلدية... إلخ، فهاذ منتوجات الصناعة التقليدية تتخبط في ركود كبير بسبب إغراق السوق بالمنتوجات الصينية، مثلا الأواني النحاسية ولات كتصاوب بالحديد، وتفضض وتزخرف وتصمم بواحد المسائل تقليدية اللي هي مغربية، وتصنع، عوض أن يصنعها الصانع التقليدي المغربي بالأيادي ديالو تصنع بالآلات، كذلك المنتوجات الجلدية، البلاستيك، غرق هاذ السوق الداخلي بمنتوجات البلاستيك.

ما غاديش يقدنا الوقت، السيد الرئيس، ولكن أطلب من السيد الوزير نعقدو واحد اجتماع لجنة خاصة بمناقشة هذه المشاكل.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التجارة الخارجية:

أشكر السيد المستشار على التدقيق الذي أعطاه كتعقيب واللي بغيت أن أؤكد عليه هو أن الحكومة بكل مكوناتها، لأن كل واحد في مهامه، ساهرة على الرفع من عدد المعايير ديال الجودة اللي كتوقف لصالح السوق المغربي باش ما يدخلوهش منتوجات غير صالحة.

فزميلي في وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة أخرج أكثر من ألف معيار هاذ المدة هاذي اللي هي في التطبيق، واللي الهدف منها ماشي هو إيقاف الواردات بل الحرص على الجودة ديال هاذ الواردات، ودائما خصكم تعرفوا بأن الطلب دائما كيجي من عند القطاع الخاص، هو اللي كيجي وكيقول ها أشنو خصنا نديرو، ها أشنو خصنا نديرو.

من الناحية ديال القوانين ديال التجارة الخارجية كذلك، احنا خرجنا والمجلس ديالكم الموقر كان صوت على قانون الحماية التجارية، اللي كيحمي السوق من التعسفات التجارية اللي يمكن لها تجي بكيفية غير قانونية مع احترام كل التزامات المغرب أمام المنظمة العالمية للتجارة.

كذلك تم هذه السنة أخذ جوج ديال التدابير، يعني سنة 2010، التدبير الأول هي اللجنة الوطنية لمحاربة تقليص الفواتير (la sous facturation) واللي أعطت واحد النتائج مهمة جدا، بحيث إذا اخذينا بعض الأرقام، البسكويت مثلا تنقصت منه 40% ديال الواردات غير بهاذ العمل هذا، كذلك بعض المدخلات ديال النسيج كاين فيهم اللي تنقصت ب 90% في سنة واحدة.

كذلك تم خلق واحد المسطرة جديدة لاكتتاب الرسوم ديال الاستيراد والتصدير للتحكم في الفاعلين ديال التجارة الخارجية، لأن لاحظنا على أن هناك العديد من الناس اللي كيديروا الهموز وكيغرقوا السوق بمواد غير مرغوب فيها، فبهذه المسطرة الآن ما يمكنش لشي واحد يستورد شي مادة إذا ما كانش عنده (le registre de commerce) و(la patente) و(TVA) ديالو، وبالتالي كيكون واحد التحكم وواحد التتبع ديـــــال (la traçabilité) ديال المنتوجات اللي هي مستوردة، وبالتالي لاحظنا في الشهرين الأولين ديال تطبيق هاذ المسطرة تراجع ديال عدد المستوردين

وتراجع ديال القيمة المستوردة جراء هذه المسطرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول اقتحام وزارة التنمية الاجتماعية من طرف معطلين ومجهودات الوزارة للمساهمة في عملية التشغيل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار، السي الرحموني.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

منذ عدة أسابيع يعتصم عدد من المعاقين والمكفوفين والعاملين الاجتماعيين أمام باب وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، مطالبين بإدماجهم في الوظيفة العمومية.

ونحن في فريق التحالف الاشتراكي نتفهم الأوضاع الصعبة التي تعيشها هذه الفئة، كما نتفهم مطالبها وحقها في الشغل حسب الإمكانيات المتاحة للدولة، وفي نفس الوقت نتابع ما تقومون به من جهود كبيرة وهامة للمساهمة الجادة في حل مشكل البطالة لدى هذه الفئات، وهي جهود أعطت نتائج ملموسة من خلال إدماج أعداد هامة في سوق الشغل، علما أن المشكل يهم الدولة والحكومة برمتها، وليس فقط وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن.

ورغم هذه الجهود، فإن الأزمة مازالت قائمة وعرفت عملية الاحتجاج والمطالبة بالشغل تحولا خطيرا يوم الجمعة الماضي، حيث اقتحم المعتصمون مقر الوزارة وتسببوا في أضرار جسيمة لتجهيزات الوزارة، علما أن هذه التجهيزات ملكا عاما ويتم إصلاح الأضرار بالمال العام.

ونسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الجهود التي تقومون بها للتجاوب مع مطالب المعاقين والمكفوفين والعاملين الاجتماعيين والأفاق الممكنة لمعالجة هذه الأزمة،

كما نسائلكم عن التدابير لتفادي تكرار ما حصل.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيدة الوزيرة لك الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين المحترمين من فريق التحالف الاشتراكي، بداية أشكركم على سؤالكم وعلى الاهتمام اللي تولونه إلى هذه الفئة من المجتمع. فعلا كانت أمام وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، كانوا وقفات احتجاجية، وذلك منذ بداية هذه الحكومة، ولكن هذا الوضع عرف واحد التطورات اللي لابد أنني نعطيكم بعض التدقيقات حول هذا الوضع، علما بأنه فعلا يتعلق الأمر ب ثلاثة ديال الأصناف:

- الصنف الأول هو المكفوفين وضعاف البصر؛
- الصنف الثاني هم الأشخاص المعاقين حركيا؛
- الصنف الثالث هم العاملين الاجتماعيين.

والمطلب ديالهم ما شي هو الشغل أو التشغيل، المطلب ديالهم واضح هو الإدماج المباشر الاستثنائي التضامني المستعجل في الوظيفة العمومية.

إذن بالتالي ألح على أنه كانت دائما عندنا مع هاذ المجموعات حوار مستمر واستماع مستمر وعلاقة اللي حاولنا باش نبنيو من خلالها واحد الجو ديال الثقة بيننا، واللي الحمد لله استطعنا فعلا باش يكون هاذ الجو ديال الثقة، ولكن هاذ الملف عرف واحد التطورات خطيرة، وخاصة يوم الجمعة لما تم اقتحام الوزارة من طرف خمسين ديال العاملين الاجتماعيين اللي هما من الخريجين ديال العملية ديال عشرة آلاف عامل اجتماعي، اللي ما فيهاش التزام ديال الحكومة حول توظيف هاذ العاملين الاجتماعيين، حيث أنه الحاجيات متعددة من خلال الجمعيات من خلال مجموعة من المؤسسات اللي هي في حاجة إلى هاذ العاملين الاجتماعيين.

ففي هذا الإطار، وفيما يخص العاملين الاجتماعيين، في 2010 كنا أدمجنا 27 بفضل التنسيق مع إدارة السجون ديال العاملين الاجتماعيين، وحاليا هاذ العاملين الاجتماعيين عندهم أكثر من 10 مجموعات من حاملي الشواهد ديال المهن الاجتماعية، وعددهم 219 والحكومة وفرت 100 منصب شغل، ونطلب منهم باش يدوزوا المباراة لأنهم القانون ديال الوظيفة العمومية يفرض أنه تكون المباراة، مباراة ديال 100 مناصب بالنسبة ل 219 ديال العاملين الاجتماعيين غادي يعطيهم واحد الحظ كبير أنهم فعلا ينجحوا على الأقل ½، ولكن كاين مع الأسف رفض ديال هاذ الحل هذا.

أما بالنسبة للأشخاص المعاقين، في ثلاث فترات:

الفترة الأولى ما بين 2008 و2010، اللي كانوا 4 مجموعات يعتصمون أمام الوزارة، استطعنا وبفضل التعاون والمجهودات ديال الوزارة ديالنا وكذلك الدورية ديال السيد الوزير الأول ديال 14 ماي 2008، استطعنا باش نوظفو 199 ديال المكفوفين وضعاف البصر، وبفضل اتفاقية مع السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية مشكورا، هناك 50 ديال المكفوفين

وضعاف البصر اللي كيستافدوا من واحد تقوية القدرات ديالهم وواحد التكوين بمنحة تصل إلى 2000 درهم في الشهر من أجل أنهم يحفظوا القرآن الكريم ويتم الإدماج ديالهم كأئمة أو مرشدين، إذن تقريبا 250 اللي تم التوظيف ديالهم.

بعد ذلك أصبحوا 15 مجموعة ديال المكفوفين وضعاف البصر، وكاين 371 منصب اللي تم التوفير ديالهم لهاذ المعاقين، وتم الإدماج ديالهم داخل التعاون الوطني ووزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية.

يمكن لي نقول باختصار أنه 600 من المكفوفين وضعاف البصر والمعاقين اللي تم الإدماج ديالهم، بالرغم من كون أول مرة فاش تم الإدماج هاذ الصنف من المواطنين كان في سنة 2000، اللي تم إدماج فقط 45 من المكفوفين وضعاف البصر.

وأعتذر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، فريق التحالف الاشتراكي تفضلوا.

المستشار السيد محمد عداب:

شكرا السيد الرئيس.

أولا شكرا لكم السيدة الوزيرة على هاذ التوضيحات، والتي كان الرأي العام بحاجة إليها، ونحن نقدر العمل الذي تقومين به السيدة الوزيرة في وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن. وكذلك أنتم شخصيا، السيدة الوزيرة، لمعالجة هذه الملفات المتعلقة بفئات تعيش أوضاعا صعبة، وهي جهود يعترف بها المعنيون أنفسهم، ومن خلال الجواب ديالكم والأرقام يتبين كل ذلك بالواضح.

وأملنا أن تؤدي جهودكم المتواصلة إلى المزيد من المكاسب ومعالجة أكبر قدر ممكن من الحالات حتى تتمكن هذه الفئات المحرومة من العيش الكريم والإدماج في الحياة العامة.

مرة أخرى نشكركم، السيدة الوزيرة، ونتمنى لكم التوفيق في هذه المهام الصعبة.

وكما جاء في السؤال الذي طرحه زميلي المحترم بخصوص مشاركة المجتمع المدني والحكومة برمتها، وكذلك الفعاليات والميسورين داخل كل جهة من جهات المملكة المغربية، علما أن وزارتكم رهن إشارة الجميع في تتبع الملاحظات لكل المشاريع التي تعم في دعم المعوزين والمكفوفين وذوي الحاجة، وكذلك هذا المشكل ديال العاملين.

اللي كنبغيو نقولو من خلال التعقيب على أنه هذا مشكل ديال مجتمع، ماشي ديال وزارة بعينها، هذا المشكل ديال المجتمع، احنا كنعرفو بأنه المجهودات متوفرة في كل جهة جهة من أجل الدعم، هاذو مغاربة كتب عليهم الله يكونوا في وضعية غير طبيعية، ولكن المجتمع لابد، وهذا من ضمن التربية الإسلامية ومن ضمن التربية ديال المغاربة في إطار التضامن والتكافل، هاذ الشي ما كناش كنعرفوه شحال هاذي، ولكن الآن خص الجميع ينكب من أجل حل هذه الإشكالية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة الوزيرة هل لديك رد على التعقيب؟

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم، غير اللي كاين هو أنه كاين تطور أننا كنا في 4 ديال المجموعات في 2007، حاليا بغيت نعطيكم، السيد المستشار المحترم، الرقم الحالي كاين 32 ديال المجموعات ديال المكفوفين وضعاف البصر اللي كيجمعوا 473 ديال هاذ الصنف من المجتمع.

كذلك هناك 11 ديال المجموعات ديال العاملين الاجتماعيين، واحنا أش كنقولو؟ كنقولوا نعم للحوار واحنا فاتحين أبوابنا للحوار وأصبحنا تقريبا، يعني كل المجهودات ديال الوزارة منكبة على هذا الملف هذا، وهذا كيتعمل كذلك على حساب ملفات أخرى اللي احنا ولابد أننا كذلك نواجهها.

إذن نطلب بهذه المناسبة من هذا المنبر من هاذ المواطنين والمواطنات أنهم يعتمدوا معنا الأسلوب ديال الحوار، وليس الأسلوب ديال العنف أو ديال الهجوم أو ديال المس بالحقوق ديال المواطنين الآخرين بقطع الشارع أو باقتحام الوزارة أو أعمال من هذا الصنف.

كذلك أنه هناك 7% ديال المناصب اللي هي موفرة حاليا في الميزانية ديال 2011، اللي فعلا غادي يتم التوفير ديالها للأشخاص المعاقين، والسيد الوزير الأول مشكورا بعث بدورية فقط اليوم حول هذا الموضوع، بعد الطلب ديالنا للسيد الوزير الأول وكذلك كنقول بأنه هناك مشروع القانون متعلق بحقوق الأشخاص المعاقين اللي لابد أنه غادي يخرج إن شاء الله في الأسابيع القليلة المقبلة، ناهيك على خلق صندوق ديال التضامن العائلي مع هذه الفئة من المجتمع اللي هي في حاجة إلى كل المجهودات ديال الحكومة لأنه فعلا هي تعاني من وضع صعب من الناحية الاجتماعية والاقتصادية...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة.

السؤال الثاني الموجه لك أيضا، يتعلق بظاهرة التسول بالأطفال، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الدستوري الموحد لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد جمال سكاك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،
السيدة الوزيرة،

يعاني المغرب من استفحال ظاهرة التسول، وقد كشفت بعض الدراسات التي نجهل مدى مصداقيتها أن عدد المتسولين بالمغرب حوالي نصف مليون مواطن، 6% منهم أطفال، بمعنى أن العدد يقارب 35 ألف طفل مغربي.

كما ذكرت بعض التقارير أن الكثير من المتسولين يستأجرون الأطفال لمزاولة نشاطهم، بل لقد ذهب البعض إلى اختطافهم وإجبارهم على ممارسة التسول، هذه المعطيات تؤكد على أن الطفولة المغربية مهددة بخطر دائم، أطفال محرومون من التمدرس، من الدفء العائلي ويتعرضون لأبشع حالات الاستغلال، كيف نتصور مستقبلهم وحجم حقدهم على هذا المجتمع الذي يجب عليه توفير الحماية لهم وصيانة حقوقهم؟

وقد سمعنا الكثير، السيدة الوزيرة، على اتفاقيات مع جمعيات وعن دراسات وبرامج لتدريب فرق متخصصة إلا أن الأمر على أرض الواقع يزداد استفحالا، فكل المواطنين محاصرون في الأسواق العامة والشوارع والمحطات بأطفال يتسولون لحسابهم، ونساء يحملون أطفال منهم السليم والمعوق والمريض يتسولون بهم.

السيدة الوزيرة،

ما هي إجراءات الوزارة لحماية الأطفال من الاستغلال البشع؟

هل للحكومة برنامج عملي وميداني للحد من هذه الظاهرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة لك الكلمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أشكر السادة المستشارين المحترمين لفريق التجمع الدستوري الموحد على طرح سؤالهم، وأذكر بأنه هناك البحث الوطني حول التسول اللي قامت به الوزارة في سنة 2007، اللي كيبين أنه الإحصائيات ديال المتسولين في المغرب هو 196 ألف، ومن ضمنهم، مع الأسف، وهذا يؤكد الكلام ديالكم، النسبة ديال 62,4% اللي كيتعاطوا التسول الاحترافي اللي كيستغلوا فيه فئة هشة من المجتمع بحال الأطفال والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.

ولذلك، قامت الوزارة بانطلاق هذه الإستراتجية الوطنية لمحاربة التسول بتعاون مع القطاعات الحكومية المعنية، أي وزارة الداخلية ووزارة العدل والجماعات المحلية، بوضع آليات لنقل المتسولين إلى المراكز اللي قمنا بالتأهيل ديالهم بتعاون مع السلطات المحلية، وكذلك هناك مجموعة من المؤسسات ديال رعاية الطفولة اللي تم الإنشاء ديالها وخاصة وحدات حماية الطفولة ووحدات الإسعاف الاجتماعي المتنقل لحماية الطفولة من كل أشكال الهشاشة.

وبعد ذلك نلاحظ أنه بالرغم من عدد الحالات اللي تم المعالجة ديالهم، مثلا في مدينة الدار البيضاء هناك 9000 حالة اللي تم المعالجة، في الرباط تقريبا 6000 حالة، وفي فاس 1200 حالة، نلاحظ بأنه لازلت هناك الحاجة في تطوير هذه الإستراتجية، وبالتالي طلبنا من الشركاء ديالنا أنهم يساعدونا على إعادة النظر في هذه الإستراتجية من أجل تطويرها ومن أجل أنه كل شريك مؤسساتي يتحمل واحد الجزء من هذه الإستراتجية بطريقة مباشرة، أي أنه محاربة الشبكات ديال استغلال الأطفال واستغلال الأشخاص المعاقين... إلخ، يتطلب مقاربة اللي هي أمنية، واللي هي تتطلب واحد المجهودات ديال الأمن الوطني بالإضافة إلى وزارة العدل كذلك.

وهنا لاحظنا بأنه كاين واحد العجز فيما يخص القانون، ولذلك حضرنا واحد مشروع قانون اللي كيكمل القانون الجنائي الذي يمنع التسول لوضع عقوبات جديدة اتجاه من يستغل الأطفال ومن يستغل الأشخاص المعاقين.

كذلك حضرنا واحد البرنامج تحسيسي عبر وسائل الإعلام من أجل حث المواطنين والمواطنات أنهم يوجهوا الهبات ديالهم إذا ابغاو يتصدقوا، وهذا من القيم ديال التضامن ديال المغاربة وديال المسلمين بصفة عامة، أنهم يتوجهوا إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية أو لمن هو في حاجة واللي كيعرفوا أنه في حاجة، علما بأنه العطاء العشوائي أو الصدقة العشوائية داخل الشارع لا تؤدي إلى الهدف ديالها، وكيستافدوا منها أساسا الشبكات اللي هي كتستغل هاذ الناس.

إذن بالتالي غادي ننطلقو إن شاء الله عن قريب بهذه الحملة عبر وسائل الإعلام.

وأشكركم على حسن الاستماع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، لكم الكلمة السيد المستشار إذا كان هناك تعقيب؟

إذن أشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها في هذه الجلسة، وننتقل مباشرة إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول خصاص المساجد في بعض الجهات، وأرحب بها في هذه الجلسة، وأعطي الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ يحفظه بمبارك من أجل طرح السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيد الوزير المحترم،

عرفت الأقاليم الجنوبية نهضة عمرانية بفضل الكثافة السكانية المتزايدة التي واكبتها مجموعة من المشاريع والبنيات التحتية، إلا أن قلة المساجد بهذه المناطق جعل المصلين يؤدون صلواتهم ببعض المرائب أو القاعات التي فتحها بعض المحسنين لتغطية العجز الحاصل في المساجد من أجل قضاء مشاعرهم الدينية.

وإذا استحضرنا شهر رمضان الأبرك، الذي تكتظ فيه بيوت الله، فإن المواطنين في الأقاليم الجنوبية يعانون كثيرا من افتقار بعض الأحياء إلى المساجد، مما لا يسمح لهم من القيام بفرائضهم الدينية في ظروف جيدة.

سؤالنا هو كالتالي، السيد الوزير المحترم:

هل هناك تصور مستقبلي لدى الحكومة من أجل تدارك الخصاص الحاصل في المساجد بالمناطق الجنوبية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،
السادة المستشارون المحترمون،
السيدة المستشارة المحترمة،

فعلا أنا متفق معكم أن هنالك خصاص في المساجد في كل أقاليم المملكة، هذا الخصاص يرجع إلى النقص في الفوائت، يعني الناس ما كانتش تبنى المساجد بالقدر الكافي فيما سبق، والآن عندنا استدراك تلك الفوائت وعندنا التوسع العمراني اللي قائم، ولاسيما في الأقاليم الجنوبية، كما تفضلتم، وعندنا واحد الوعي جديد بأن المسجد يكون مقوم من مقومات الحياة، لابد ندركو هاذ الشي هذا، راه ما كانش، هاذ الوعي راه وعي جديد، عندو علاقة بالتقدم ديال المغاربة في وعيهم وفي نظرهم للحياة.

فيما يتعلق بالمساجد عامة، ما كنفقوش أكثر من 750 مليون درهم في السنة، احنا والمحسنين، كنبنيو فيها حوالي 200 مسجد، وهذا شيء قليل، سيما وأن هذا العدد لا يغطي معظم الجهات القروية.

فبالنسبة للأقاليم الجنوبية، فكرنا فيما سبق، في السنتين الماضيتين 120 مليون درهم، الآن برسم سنة 2011 هنالك 35 مليون درهم مرصودة لجهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء: 9,4 ملايين، جهة كلميم-السمارة: 17,2، جهة واد الذهب-الكويرة: 1,4، مع إعادة هيكلة المسجد العتيق بالداخلة بتكلفة 7 ملايين ونصف. هذا شيء قليل بالنسبة لهذه الجهات، وبصفة عامة الشيء الذي ننفقه شيء قليل.

هنالك ثلاثة تدابير أساسية اللي كندخل في السؤال ديالكم، السيد المستشار المحترم، في ما هي الحلول في المستقبل؟

الإجراء الأول هو الزيادة في ميزانية الدولة فيما يتعلق بالتدخل في هذا الباب.

ثانيا، إصدار قانون يخصم للمحسنين من ضريبتهم ما ينفقونه في المساجد، وهذا هو الذي سيكون الحل النهائي.

الإجراء الثالث هو إخراج المقتضيات القانونية التي تلزم كل المنعشين العقاريين، كانوا في القطاع العام أو القطاع الخاص، يعتبروا المسجد جزء من التجهيزات الأساسية، وهاذ الشي كنشتاغلو عليه السيد المستشار المحترم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الأوقاف، الكلمة لكم الأستاذ يحفظه بمبارك.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

شكرا السيد الرئيس.

يسجل على مستوى جهة واد الذهب-لكويرة نقصا كبيرا في بيوت الله، حيث أن الطاقة الاستيعابية الحالية بالمساجد الموجودة بمدينة الداخلة، لا تتجاوز 1750، إلى حيدنا منها العدد ديال المسجد العتيق اللي مسدود، تبقى 1500 مصلي تقريبا، في حين أن الساكنة تصل، السيد الوزير المحترم، إلى 150.000 نسمة، الشيء الذي يوحي بأن وزارتكم لم تواكب التطور العمراني والنمو الديمغرافي الذي عرفته الجهة بشكل عام، ومدينة الداخلة بشكل خاص، وهذا يظهر جليا في عدم تجاوز المساجد التي تم تشييدها حتى الآن في مدينة الداخلة ثلاثة مساجد، وحتى المساجد المذكورة لا تتطابق مواصفاتها الهندسية مع المواصفات المثالية المطلوبة.

ولا بأس من ذكرها، وهي مسجد النصر بحي مولاي رشيد الذي تم بناؤه سنة 1981، وسقفه يسمح بمرور الأمطار نتيجة عدم احترام التوزيع الهندسي للأعمدة الرافعة للسقف، زيادة على منارة المسجد القديمة أيضا، ومسجد الرحمة الذي بني سنة 2000 بطاقة استيعابية كافية فقط ل 250 مصلي، في حين ساكنة الأحياء المجاورة تتجاوز العشرة آلاف نسمة، الشيء الذي يستلزم ضرورة التفكير في توسيعه، والثالث هو مسجد حي السلام، هذا بالإضافة إلى أن مسجد حي قاسم الذي لا يزال طور الإنجاز، نتمنى التعجيل بالأشغال حتى يتم استغلاله في شهر رمضان المبارك المقبل.

أما المساجد التي كانت موجودة منذ المستعمر الإسباني، بما فيها المسجد العتيق الذي شيد سنة 1954 على مساحة 150 متر مربع بطاقة استيعابية لا تتجاوز 250 مصلي، والذي مر على إغلاقه عدة شهور بحجة إعادة البناء والإصلاح، وإلى حد الآن لم يشرع في عملية البناء، ولازال

المصلون يؤدون صلواتهم بقاعة، ومسجد السنة بحي التونسي الذي تم بناؤه سنة 1972، ولا تتجاوز طاقته الاستيعابية هو الآخر 250 مصلي، ويعاني من بعض العيوب، نذكر منها جزء من السقف الذي لازال مغطى بالجبص وعيوب على مستوى الجدران والمنارة، في حين أن موقعه بين مجموعة من الأحياء الآهلة بالسكان يستلزم استغلال المساحة الكبيرة التابعة له من أجل أعمال التوسعة.

وتجدر الإشارة، السيد الوزير المحترم، إلى أن أحياء الوكالة 1 والوكالة 2 وحي الأمل والحي الحسني وواد الشياف وحي النهضة، لازالت تؤدى فيها الصلاة بقاعة، الأمر كذلك بالنسبة لمركز الكركرات الحدودي، الذي نطالب ببرمجة بناء مسجد نظرا للإقبال المكثف للعابرين باعتباره بوابتنا على إفريقيا.

وعليه، ندعوكم السيد الوزير المحترم، التعجيل بإجراءات تعمل على تلبية الخصاص ببرمجة مساجد جديدة وافتحاص المساجد التي تتطلب ذلك، والتي هي مطالب ملحة للساكنة، الشيء الذي من شأنه بلا شك أن يحصن الساكنة من كل مخاطر التطرف الديني.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير هل لديكم رد على التعقيب؟ تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم، احنا اتفقنا على أن الحالة بالنسبة للمملكة كلها عامة، وأن هاذ الأقاليم الجنوبية تستحق منا وتحتاج فعلا إلى مزيد من العناية في هذا الباب، واحنا كنواعدوكم بهاذ العناية، إن شاء الله، في البرمجة ديال السنوات المقبلة، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على هذه المساهمة في هذه الجلسة المباركة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول تحرير القطاع المعدني بالمناطق الجنوبية الشرقية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليتفضل مشكورا.

الفريق الاستقلالي... إذا لم يكن موجودا سنؤجل السؤال وننتقل إلى السؤال الموالي.

هل ستتناولون هذا السؤال، السيد الرئيس؟ إذن لكم الكلمة في إطار السؤال المتعلق بتحرير القطاع المعدني بالمناطق الجنوبية الشرقية، تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير،

الزميلتين والزملاء المحترمين،

هاذ السؤال طرحناه، السيدة الوزيرة، نظرا لكون المناطق الجنوبية الشرقية تزخر بثروة معدنية بالأهمية بمكان، كما يعلم الجميع، وأنه منذ 1960 أي بعد استقلال المغرب ب 5 سنوات صدر ظهير شريف من أجل تنظيم القطاع داخل تلك المناطق في ذلك الوقت الذي كانت الدولة حاضرة بقوة، ولو في الاقتصاد، وكذلك بالنسبة للقيام بأعمال تهم على المستوى الاجتماعي شرائح مهمة من الساكنة في تلك المناطق.

ولكن بعد تحول المغرب، ذلك التحول الذي تأثر بما عرفه التحول في العالم، ونهج نوع من الليبرالية في الاقتصاد وفي المجال الاجتماعي، بقي ذلك القانون متحكم في البلاد والعباد في تلك المناطق، الشيء الذي لم يمكن الشغيلة أو المهتمين بالقطاع من الانتفاع بتلك الخيرات التي تزخر بها المنطقة، وقد طرحنا عدة أسئلة على مر السنوات وكانت الحكومة دائما تجيبنا بأنها بصدد إعادة النظر في القانون المنظم للقطاع المعدني بتلك المناطق، إلا أنه ولغاية تاريخه لم يظهر أي شيء جديد.

وبالتالي نسائلكم: ما هي الوضعية المرتقبة في نظر الحكومة بخصوص تلك المناطق وتمكين الساكنة من الاستفادة من تلك الثروة المعدنية التي تزخر بها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس، لكم الكلمة السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة أمينة بنخضراء، وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية بغيت نذكر بأن القطاع المعدني يلعب دورا حيويا في المملكة في جميع المناطق، وعنده أيضا دور مهم في تطوير البنيات التحتية واللجوء إلى السكن والصحة والطرق، علاوة على الدور في تفعيل نشاط بعض القطاعات كالنقل والشحن والموانئ.

بخصوص القطاع المنجمي التقليدي اللي جاء في معرض سؤالكم، السيد المستشار، بغيت نذكر بأن منذ 1960 -بحال اللي قلت- كانت هاذ المنطقة محدودة في العمل ديالها، في عمل منجمي تقليدي، وتكونت المركزية ديال شراء والتنمية ديال المناطق المنجمية لتافيلالت وفكيك، واللي لعبت دورا لا بأس به في إنعاش الاستغلال المنجمي التقليدي، واللي يعد من النشاط الاقتصادي لهذه المنطقة، وتقوم هذه المركزية بالمعونة الفنية وتقديم الاستشارة لتوجيه وتأطير الصناع المنجميين وتساعدهم في العمل ديالهم

اللي هو تيكون في بعض الحالات جد صعب.

ولا يخفى عليكم أن الهدف المتوخى من الظهير الشريف المؤسس للنظام المنجمي التقليدي هو الارتقاء بهذا النظام ليصبح الاستغلال عصريا وصناعيا، غير أنه لم يتم التوصل إلى ذلك نتيجة تدخل عدة مشاكل وكذلك نتيجة صعوبات ظروف الاستغلال للمكامن، التي أصبحت على عمق يستحيل استغلالها بالطرق التقليدية والوسائل العتيقة.

وفي عدة مناسبات تكلمت الحكومات السابقة على إعادة النظر في هذه المنطقة، للأسف لم تتوصل لمواقف جديدة، ولكن اليوم كاين قانون جديد اللي تحال على مجلسكم الموقر، قانون المعادن، واللي في ضمنه كاين معطيات خاصة بالمنجم الصغير اللي يمكن له يساعد في تطوير هذه المنطقة.

ثانيا، فهذا القانون نتمنى باش يدرس في أقرب وقت وباش يدوز، وغادي يعطي واحد الدفعة قوية لتنمية القطاع المعدني.

ثالثا، هناك دراسة اليوم تحت الإنجاز في الوزارة مع التدخل ديال جميع المسؤولين والمتدخلين ديال القطاع، واللي غادي تاخذ بعين الاعتبار الأهمية ديال هاد المنطقة ديال تافيلالت، لأنها خصها تحل وتدوز لواحد المرحلة جديدة، اللي غادي كل متدخل يصيب المكان ديالو.

خاص المنطقة باش يمكن لها تعطي الثمار ديالها المهمة بالمؤهلات اللي كاينة، خصها تفتح المجال للتنقيب وللبحث من طرف الشركات اللي عندهم إمكانيات واللي يمكن لهم يمشيو في عمق المناطق وما يبقاش غير عمل سطحي، وفي نفس الوقت خصنا نحتفظو على الحقوق ديال الشغيلة ديال المنطقة وديال التقليديين في هاذ المنقطة هاذي، وهاذ الدراسة نتمناو باش يخرجوا النتائج ديالها في أقرب وقت وتطور مع هاذ المنطقة المهمة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم الكلمة السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

إذن السيدة الوزيرة متفقة تماما مع الطرح الذي جئنا به من حيث أن إعادة النظر في ذلك القانون سيعطي دفعة قوية لتافيلالت وللمنطقة.

السيدة الوزيرة، تعقد دائما المجالس الإدارية المركزية، وكنا نتمنى أن يكون البرلمانيين على الأقل حاضرين، ولو هم غير أعضاء في المجلس الإداري كما جرت العادة، لكي نتمكن من معرفة ما تقوم به الحكومة والوزارة بالتحديد وكذلك الإدلاء بالاقتراحات.

ثم كذلك نعتقد، وهذا شيء حسب الدراسات المتوفرة، أن المنطقة تحرم من أزيد من 5 آلاف ديال مناصب الشغل، وما أحوجنا الآن إلى الشغل، نتيجة هذا التلكؤ في الإصلاح الذي هو مرتقب منذ عدة سنوات.

ثم إن تلك المركزية هي بقرة حلوب في تافيلالت، كل من أراد أن يستأثر بأموال هامة من أجل صرفها في ما لا يجدي ولا ينفع، تمر عبر تلك المركزية، بحيث أن هناك كان برنامج "أمل" الذي صرفت عليه الملايير، ودائما تحت ذريعة فك المسالك وإيصال المستغلين إلى المناجم بدون جدوى دائما.

نتمنى في عهد هذه الحكومة وما تتمتع به من مصداقية أن يكون المبلغ الذي حدد في المجلس الإداري الأخير يصرف عن طريق صفقة وأن تسهر الحكومة على أن تنجز الأشغال من حيث الآليات ومن حيث كذلك إيصال تلك الطرقات إلى الأماكن.

ثم كذلك مادام أن هذه المركزية أنشئت من أجل إسعاف تلك الساكنة في تافيلالت، والتي هي منطقة حدودية وتتوفر على موارد، ولكن نرى أن الحكومة الآن ترغم على أداء الضرائب، بحيث 20 مليون درهم تؤدى سنويا، الضريبة على القيمة المضافة و(l'IS)، في حين أن تلك الأموال كان ينبغي أن تستثمر من أجل إسعاف تلك الساكنة التي هي معرضة لعدد شتى من المشاكل والمخاطر، ناهيك عما تعرفه الشغيلة من عدم الحماية في جل الأحيان.

نتمنى، السيدة الوزيرة، أن يكون تدخل قوي لكم لدى زملائكم، ونحن بصدد تهييء القانون المالي المرتقب من أجل حل هذه الإشكاليات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، السيدة الوزيرة هل لك رد على التعقيب؟ تفضلي.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فيما يخص المجلس الإداري، فاحنا نطبق القوانين الجاري بها العمل، ولكن كاين أيضا اجتماعات اللي كتكون في العمالات والولايات اللي تابعة لهذه المناطق واللي كيكون فيها الاستشارة مع التدخل ديال الوزارة وديال الممثلين ديال الجهة، فما كاين حتى إشكال باش الممثلين ديال المنطقة يكونوا دائما حتى هما كيعطيو الرأي ديالهم، وفي إطار إعادة النظر في هذه المنطقة خصنا نوصلو لواحد التوافق، لأن الصعوبات اللي عرفوها الحكومات السابقة في إعداد قانون جديد لهذه المنطقة هو عدم التوافق باش المنطقة تفتح المجال للشركات اللي عندها الإمكانيات التقنية والمالية باش تعمل البحث اللي غادي يخرج لنا مكامن جديدة ومهمة لفرص الشغل، ولكن إذا بقينا في الحالة اللي هي الآن، ديال عمل تقليدي، فهو محدود، ما يمكنش لهم يهبطوا تحت واحد السقف محدود لأن ما عندهمش المعدات.

ثانيا، بغيت نذكر بأن (CADETAF) رغم الصعوبات اللي يمكن لها تعرفها في التاريخ ديالها، كتعمل عمل متسلسل، وفي السنين الأخيرة عملنا

سلسلة ديال التكوين لفائدة المنجميين، من بينهم الصناع المنجميين التقليديين، فرقنا أيضا معدات للسلامة والعمل في عدة أماكن.

وكنتمناو باش هاذ إعادة النظر ديال القانون وديال التدخل في المنطقة نصيبو فيه التوافق مع الجميع، لا حكومة ولا ممثلين ديال المنجميين ولا ممثلين ديال الجهة لصالح هذه المنطقة ولصالح الشغل ولصالح التطوير الاقتصادي والاجتماعي ديال مملكتنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

تكوين الموارد البشرية لمواكبة مخططات المغرب في مجال الطاقة، موضوع السؤال الذي طرحه فريق الأصالة والمعاصرة، لكم الكلمة لتقديم السؤال، فليتفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحفيظ أحتيت:

السيد الرئيس،

السيدتين الوزيرتين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اعتمدت السياسة الطاقية ببلادنا مؤخرا على تنويع مصادر الطاقة والاعتماد على الإمكانيات التي تتيحها الطاقة المتجددة، وذلك بالنظر لثقل حجم الفاتورة الطاقية على الميزانية العامة للدولة.

وقد تم في هذا الإطار إطلاق مجموعة من المشاريع في العديد من المناطق لتشييد محطات طاقة على المستوى الوطني، وهي مشاريع تستلزم وسائل مادية مهمة وموارد بشرية مؤهلة لتدبير هذا النوع من المحطات التي تتطلب معرفة دقيقة بالتقنيات المستعملة في هذا المجال، وذلك يقتضي ضرورة وضع مخطط متوسط وبعيد المدى لتكوين طاقات وطنية، ولاسيما في المجالات التقنية لمواكبة مخططات المغرب في مجال الطاقات المتجددة.

لذلك، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة: ما هو برنامجكم لتكوين الموارد البشرية من أجل مواكبة مخطط المغرب في مجال الطاقة؟

وشكرا السيد الرئيس، الاحتفاظ بالوقت في التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، السيدة الوزيرة لك الكلمة.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

فعلا في إطار الإستراتيجية الطاقية اللي تعملت بتعليمات ملكية سامية، واللي أعطت أولوية هامة لتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، عملنا على إحداث عدة مشاريع جديدة بمبالغ مالية جد مهمة.

وفيما يخص الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وبالبرامج الوطنية المهمة ديال الطاقة الشمسية ديال 2000 ميغاواط والبرنامج ديال الطاقة الريحية ديال 2000 ميغاواط، هناك مجال كبير لتطوير عدة حاجات في المملكة: التصنيع، التكوين، فرص العمل، البحث العلمي.

فالوزارة عملت دراسة في آخر السنة الماضية، واللي غادي يخرجوا النتائج ديالها في الأيام القليلة المقبلة باش تواكب هاذ المشروعين المهمين، وباش يكون عندنا تصور دقيق على الحاجيات من جميع الاحتياجات البشرية، لا من مهندسين ولا من تقنيين، ولا من عمال في جميع الفئات ديال التطوير في الطاقات المتجددة الشمسية والريحية، هاذ الدراسة تعملت في إطار واسع مع وزارة التربية الوطنية ومع وزارة التشغيل، وجميع المتدخلين في القطاع، الوكالة الوطنية للطاقة الشمسية والمكتب الوطني للكهرباء والوكالة الوطنية للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وراه احنا في هاذ العمل هذا عندنا مخطط على المدى القصير والمتوسط والطويل.

في سنة الدخول المدرسي ديال 2010 و2011، ابدينا بالمدرسة الوطنية للصناعة المعدنية، فكونت داخلها السنة الثالثة ديال المهندسين في إطار الشعبة الطاقية، الطاقات المتجددة، وعندنا 14 مهندس طالب اللي هما اليوم كيعملوا التخصص ديالهم في الخارج والتدريب ديالهم المهني، والبرامج التكميلية غادي تجي بعد هاد النهاية ديال الدراسة اللي غادي تكمل قبل آخر ماي، واللي غادي نبنيو عليها البرامج مع وزارة التكوين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، السيد المستشار هل لكم تعقيب؟

المستشار السيد عزيز اللبار:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

حقيقة نحن لا ننكر المجهودات المبذولة في هذا المجال، والدليل هي هذه المشاريع التي انطلقت في العديد من المناطق، أما حقيقة بتعليمات سامية من جلالة الملك في نطاق تشجيع التصنيع والتكوين والتأهيل، هذه نقط جد مهمة، بتنسيق مع الوزارات الأخرى، والتدريب المهني في آخر ماي هو مع جل الوزارات، نقطة من النقط اللي هي جد مهمة.

حقيقة نحن نعلم جيدا أن هذه القطاعات الواعدة التي تهم الاقتصاد المغربي لعدة سنوات، هو الأمر الذي يفرض علينا إعادة النظر في طريقة التعامل مع مسألة تكوين العنصر البشري وتأهيله باعتباره عماد هذا المشروع.

وبالنظر لطبيعة هذه المشاريع التي تعتمد عليها التكنولوجيات الحديثة، والتي هي في تطور مستمر، مما يعني ضرورة مصاحبة العنصر البشري ومواكبته في إطار التكوين والتكوين المستمر لمتابعة مستجدات هذا

القطاع، وبذلك سوف يتم توظيف واستثمار العنصر البشري الوطني عن طريق تدريبه بالطرق الحديثة والعصرية.

وعند بداية تصدير الطاقة الوطنية إلى الخارج سوف نضرب بذلك عصفورين بحجرة واحدة، عن طريق التصدير سوف سنجلب العملة الصعبة من جهة وممكن من جهة أخرى سنربح اليد العاملة المؤهلة والخبرة الوطنية.

احنا في هاذ النطاق، السيدة الوزيرة، حقيقة إذا شجعنا وطبقت هذا التطبيق اللي قلتو مع الحكومة، إذن هنا غادي نكونو كما قلت ضربنا عصفورين بحجرة واحدة، أولا غادي نؤهل اليد العاملة، ثانيا في بداية الصنع المحلي اللي غادي نبداو نصدرو غادي نبداو نستورد العملة الصعبة، وبالعملة الصعبة غادي تبدا الدولة تصاوب الحاجيات ديالها، وهنا غادي يكون (le crédit, il va dépasser le débit) أي المداخيل غادي يفوتوا المصاريف.

وهنا في هاذ النطاق، السيدة الوزيرة، حقيقة هنا حتى في النطاق ديال تشجيع الطاقة الشمسية، فإذا كانت هناك العديد من المؤسسات الإنتاجية في عدة مجالات كالتصنيع تستفيد من التخفيض على صعيد تكلفة الطاقة.

السيدة الوزيرة، حقيقة كما تعلمون وكيف ما تكلمت معكم هنا في البرلمان، علاش المنشآت المنتجة أي (les industries) كيستافدوا من الطاقة بالتخفيض على الأقل ديال 25%، هنا السياحة راها صناعة سياحية، علاش ما عمرها استفادت؟ احنا كنعرفوا أننا اليوم عايشين في أزمات اقتصادية عالمية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم، لك الكلمة للسيدة الوزيرة... هناك فرصة أخرى فين غادي نناقشو هاذ الشي، غادي نديرو شي اجتماع في اللجنة حول هذا الموضوع، لأن موضوع مهم جدا، كنستدعيو السيدة الوزيرة للجنة باش نعمقو النقاش في هاذ الموضوع.

الكلمة للسيدة الوزيرة إذا كانت لديها رغبة في الرد على التعقيب، تفضلي.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس المحترم،

بحال اللي قلت الدراسة راه في النهاية واحنا مستعدين باش نجيو نقدموها، وغادي تبين لكم بأن المخطط ديال الطاقة غادي مستمر في دراسات عميقة لمواكبة الرؤية الأولية والبرامج الأوليين، وأخذنا بعين الاعتبار ضرورة الدخل في الصناعات ديال المعدات اللي غادي تدخل في الصيانات وفي الإنتاج ديال هاذ المحطات الكهربائية.

فهذه المشاريع كلها ما مبنياش غير على إنتاج الكهرباء، بل أيضا مع الصناعات اللي هي متواجدة في المغرب، غادي تكون عندها فرص إن شاء الله باش تتطور وباش تواكب هاذ البرامج، وطلب العروض لا ديال الطاقة الشمسية ولا الطاقة الريحية دخلوا في مضامين الفصول ديالهم ضرورة اللجوء إلى الصناعة المغربية، وهذا غادي يعطي فرصة للتطوير.

فيما يخص التكوين وفرص العمل، الدراسة غير غادي تكمل، احنا في النهاية ديالها، يمكن لنا نقدموها وتكون مناقشة واسعة باش يكون الجميع واعي بالأهداف الكبرى اللي غادي تكون في هذا المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

آخر سؤال موجه لك يتعلق بانقطاع التيار الكهربائي وآثاره على الآليات التقنية والعلمية والآليات الميكانيكية، للسادة المستشارين: السيد إدريس مرون، عبد الحميد السعداوي، بناصر أزكاغ، عياد الطيبي، حميد كوسكوس.

الكلمة للأستاذ إدريس مرون.

المستشار السيد ادريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي،

السيدة الوزيرة، عملتو مجهود كبير في المجال ديال الكهربة القروية على الخصوص، وكذلك في المجال ديال الماء، إلا أنه مع الأسف الشديد البوطوات اللي درتوهم على طول المغرب وعرضه في العالم القروي، خصوصا المناطق الجبلية منها، وأتكلم على إقليم تاونات اللي كنعرفو مزيان، ذاك الشي اللي حطيتوه كله طاح، البوطوات اللي حطيتوهم كلهم راهم في الأرض، المشكل أنه لا أحد يتجاوب معنا، نكاتب المصالح ديالكم مرات متعددة، فلا جواب، وهذا مشكل، لأنه يعرض الممتلكات ديالكم للدمار ويعرض الناس للمخاطر، وهذا لن يقبله أحد.

النقطة الثانية، تتعلق بالماء، المشكل اللي عندكم هو أنه تتديروا اتفاقيات مع الجماعات المحلية، هاذ الاتفاقيات تتلزموا الجميع باش يمشي للسقايات، السقايات لم يعد أحد يقبل بها، وبالتالي خصكم تغيروا السياسة ديالكم في هذا المجال، لأنه لما كيتدار شبكة وكيتداروا سقايات وكيرفضوهم الناس، الممتلكات ديالكم تتعرض أيضا للخراب.

احنا وجدنا ملف متكامل، غادي نبعثوه لكم من أجل إظهار هاذ النوع ديال الاستثمارات اللي عملتوها، والتي لا تؤدي دورها بقدر ما هي ضياع للمال العام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية بغيت أؤكد مرة أخرى بأن الخدمة العمومية للمواطنين، وعلى رأسها الكهرباء في أحسن الظروف، هي من بين الأولويات ديال الوزارة وديال المكتب الوطني للكهرباء بالنظر للدور الهام الذي تلعبه هاذ المادة الحيوية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالمغرب الحمد لله عنده مشاريع مهمة منذ 15 سنة اللي مكنته باش يكون اليوم معطي كمثال على الصعيد الجهوي والدولي في ما عمله في الماء الصالح للشرب وفي التغطية الكهربائية القروية، رغم ذلك كاين مشاكل واحنا منكبين عليها باش كنواكبو التغطية الكاملة ديال هاذ المشاريع، وباش كيتدخل المكتب الوطني للكهرباء فورا عندما يقع أي مشكل انقطاع أو سقوط الأعمدة.

ففيما يخص بعض المناطق، الأعمدة كتطيح لأن كيكونوا ظروف صعبة مناخية، وراه شفنا الأسبوع الماضي أشنو وقع في عدة مناطق بالتبروري وبالشتاء وبالريح، فهاذو حالات استعجالية والمكتب كيتدخل فورا بالمكاتب الجهوية ديالو باش يكون رهن المواطنين وباش يعمل الأداء ديالو في أحسن الظروف ورغم الصعوبات اللي تيمكن له حتى هو يواكبها ملي كيكون هاذ المناخ.

البرامج كلها اللي مسطرة كتعمل حسب مساطر وبرامج والأمور كلها مدققة، وبالتالي، السيد المستشار المحترم، يمكن لو تكون عندو ونعطيوه توضيح أكثر على جميع التدخلات ديال المكتب في جميع المناطق بجميع الصفقات، ويكون على علم من الإنجازات المهمة اللي كيقوم بها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد المستشار المحترم لكم الكلمة.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيدة الوزيرة، يمكن لك تثيقي بالمصالح ديالك إلى ابغيتي، ولكن احنا لا نأتي إلى هنا للغو، ما نقوله هو الواقع، واش البوطوات كيبقاو عامين، وكتقول لي احنا كنحيدوهم في نفس الوقت، أبدا.

نقول لكم، السيدة الوزيرة، ما عليكم أن تقوموا به، خص المصالح ديالكم تتجاوب مع الجماعات المحلية، خصها تعرف أشنو كاين، هذا ما أقوله هو واقع ونوجدو لكم ملفات مدققة بالبوطوات هاذي عامين طايحين، ويعني عيب هاذ الشي.

أما فيما يتعلق بالانقطاع ديال التيار الكهربائي، الإقليم اللي كنتكلم عليه، فحدث ولا حرج، يوميا انقطاعات كهربائية، راسلناكم، راسلنا المكتب، وما بقي الحال إلا وهو عليه، فالله يخليك ما تقولليناش على أنه كلشي بخير وكلشي مزيان، هذا ما أتوك به ليس بصحيح، الواقع خص تدير واحد البحث، أرسلي واحد اللجنة من الوزارة وتدير واحد الدورة ديالها وتعرف الواقع ويكون عندك معطيات مدققة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة لك الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

بحال اللي قلت لك قطعنا أشواطا مهمة وكبيرة، يمكن لنا نكونوا كلنا فخورين بها. هناك باقين مشاكل ومناطق اللي خصها توصلها أيضا في أحسن الظروف هاذ الطاقة، وكاين برامج تكميلية لمواكبة هاذ التصورات اللي خصنا نعملو عليها.

لا أقول ليست هناك مشاكل، المشاكل كاينين ولكن ملي كيطيحوا راه كنوقفو عليهم باش نصيبو لهم الحلول المناسبة، وكاين برامج ديال الصيانة اللي كتجي تدريجيا في جميع المناطق باش تواكب التطوير ديال جميع الحاجيات وديال الأعطاب اللي كنتوقع، والمكتب الوطني رهن إشارة السيد المستشار باش نعملو معه جلسة على المنطقة ديالو ونبينو له جميع المعطيات ونشوفو معه الحلول المناسبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة على المساهمة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول الخصاص في الموارد البشرية والتجهيزات الطبية في بعض الأقاليم، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد سعيد سرار:

شكرا السيد الرئيس.

أخواتي المستشارات،

السادة المستشارين،

هو في الحقيقة، السيدة الوزيرة، هذا سؤال تم طرحه تقريبا ما يفوق السنة، ولكن نظرا لأهميته فتيبقى سؤال آني تقريبا باستمرار، بحيث أن تشخيص المشاكل الصحية في بعدها الوطني يتطلب منا وقتا طويلا وحيزا زمنيا مهما، لهذا سأتجه إلى البعد الإقليمي والمحلي، حيث لا يخفى عليكم،

السيدة الوزيرة، الدور التنموي الكبير لإقليم خريبكة في الاقتصاد الوطني، كما لا يخفى عليكم أن عدد السكان يتضاعف كل سنة، الأمر الذي يتطلب التفكير في إحداث وحدات صحية جديدة بالمنطقة، ولم لا التفكير في إنشاء مستشفى جامعي بالإقليم، وأسطر على هذه الكلمة، نظرا للأجواء المشحونة والمتطلبات ديال ساكنة إقليم خريبكة، وأنتم تتعرفوا، السيدة الوزيرة، الجو الساخن بهذا الإقليم في الأيام القريبة.

السيدة الوزيرة، إن الضعف والخصاص الكبيرين في الموارد البشرية والتجهيزات الطبية، خصوصا آلة السكانير، إضافة إلى غياب أقسام الولادة وسيارات الإسعاف والأدوية في بعض الجماعات القروية بالإقليم، يجعل الولوج إلى العلاج أمرا صعبا إن لم يكن منعدما.

لهذا، نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات والتدابير التي ستقوم بها وزارتكم من أجل النهوض بالقطاع الصحي بالمنطقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيدة الوزيرة لك الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة ياسمينة بادو، وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

صحيح، وعندكم الحق، تنشاطركم الرأي، السيد المستشار، أن ما نعانيه في وزارة الصحة إذا كانت نصنفو ونرتبو الإشكاليات، فالموارد البشرية صحيح أنها من ضمن الإشكاليات، يعني كاينة القلة أولا، ثم كاين هناك تنعينو وما تيلتحقوش الأطباء.

فالتحدي، بطبيعة الحال ديال السنوات المقبلة هو أننا أولا نكبرو العدد ديال الأطباء اللي تنكونو، وباش نكبروه، صحيح خص أننا نضيفو مراكز استشفائية جامعية، وتنقمناو أن المركز الاستشفائي الجامعي ديال أكادير وديال طنجة اللي هما مبرمجين غادي يجيو كمرحلة أولى، أنهم يقلصوا من هذا الخصاص ويركزوا الجهوية.

ففي هذا المجال، رغم كل هاذ المشاكل، بذلت وزارة الصحة مجهودات جبارة واستثنائية باش نتداركو الخصاص، ويكون هناك توزيع عادل وبمقاربة تطبعها الحكامة لجميع المناطق.

إذن بالنسبة للإقليم ديال خريبكة، فتم توظيف، بصفة عامة بطبيعة الحال، تم توظيف على المستوى الوطني 4764 إطارا طبيا وشبه طبي ما بين سنوات 2008 و2010، واستفاد منه الإقليم ب 800 إطار من جميع الفئات، وغير بدائرة أبي الجعد بوحدها كيشتغلوا 110 إطار من جميع الفئات.

وتؤطر هذه الموارد البشرية بالإقليم مستشفى إقليمي وجوج مستشفيان محليان و48 مركز صحي و35 منها قروية و13 حضرية و9 ديال دور الولادة، إذن ماشي ما كاينش، منعدمة من دور الولادة، كاينين 9، ربما هي غير كافية ولكن كاينة، كما يتوفر الإقليم على مركزين لتصفية الدم في كل من خريبكة وواد زم، تقدم خدمات في الديالز لفائدة 130 مريض في انتظار إنجاز مركز جديد في أبي الجعد قريبا.

إضافة إلى ذلك، يتوفر الإقليم على أجهزة طبية أساسية كالسكانير، آلة الأشعة، تشتغل بنظام معلوماتي عن بعد وأجهزة الفحص بالصدى وآلات أخرى خاصة بالجراحة العامة والتوليد والإنعاش الطبي وأمراض العيون، أمراض القلب والشرايين، وأمراض المعدة والأمعاء.

كما عرف تزويد الإقليم بالأدوية زيادة مهمة، بلغت سنة 2011: 14 مليون و622 ألف درهم، مقابل 9 مليون و400 سنة 2007، يضاف لذلك توفر الإقليم على 55 سيارة إسعاف.

وسأحتفظ بالبقية في تعقيبي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، لكم الكلمة في إطار التعقيب السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيدة الوزيرة على هذا الجواب.

طبعا اختياراتنا في إطار الجهوية هي ثابتة، وفي إطار الخريطة الطبية والمنظومة الصحية، قانون 34.09 سوف يؤسس أكثر إلى هذا التوزيع العادل، طبعا نحن معه، لكن هناك مرحلة انتقالية التي يجب تدبيرها.

صحيح، في الموارد البشرية هناك إشكالية، وخاصة منذ قرار المغادرة الطوعية وقطاع الصحة عانى من هاذ المسألة، لكن هناك بعض الجهات، ويا للأسف اللي لازال فيها خصاص، خصاص من الأطباء لأنه تقرر تكوين 3300 طبيب، ولكن هذا الرقم هذا نحن بعيدين على هذا الرقم نظرا كذلك للأطر المكونين اللي حتى هي أصبحت قليلة وللمناصب المالية ديال الأطر المكونين ليست تحت مسؤوليتكم مباشرة لهاذ القطاع، احنا عارفين هاذ الشي، ولكن التجهيزات الآن اللي كاينة على مستوى بعض الجهات كيوقع فيها مشكل ديال العطالة، وهنا في إطار السياسة ديال القطاع، سياسة الصيانة طارحة إشكالية.

وبالتالي، السيدة الوزيرة، كفريق اشتراكي كنطلبو باش هاذ الجهات اللي فيها أجهزة اللي هي مكلفة وأجهزة طبية الآن مكلفة وبأثمنة باهظة، فالصيانة ديال هاذ الأجهزة سوف يستفيد منها المواطنين مباشرة، والمثال ديال أبي الجعد ديال المستشار، السكانير على ما يظهر دائما فيه إشكالية، وبالتالي هاذ إشكالية الصيانة، نحن نطلب من السيدة الوزيرة باش تاخذ

هاذ المسألة بعين الاعتبار في إطار مراقبة مستمرة عبر طاقم التفتيش لمعرفة ما هي المستشفيات اللي فيها إشكالية الأجهزة التي هي معطلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة الوزيرة لك الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلي.

السيدة وزيرة الصحة:

غير السيدة المستشارة في إطار الجهوية اللي هاذي مدة واحنا كنشتاغلو بها، كاين واحد المرسوم اللي عاد امضيتو وأمضاه السيد وزير تحديث القطاعات العامة والسيد وزير المالية اللي تيحدث قانونيا بهاذ المرسوم لأن كانوا غير بدون إطار واحد المرسوم اللي كيحدث المديريات الجهوية بهيكلة، وفي هاذ الهيكلة الجديدة كاينة مصلحة خاصة بالصيانة باش تكون محلية، لأن ملي كتنتظر المركزي باش يجي ويصلح يعني كاين التأخير وما عمرو ما كيتصلح، وهاذ المسؤولية من ضمنها هاذي ديال الصيانة والمسؤوليات الأخرى بطبيعة الحال كاين التعويض على المسؤولية اللي تيحفز هاذ المسؤولين وغيحفزهم باش يكونوا يعني في مستوى المسؤولية اللي هي على عاتقهم.

وصحيح بأنه هاذ المبادرة ديال 3300 طبيب ما غيمكن لو يحلها هاذ الإشكالية إلا فتح مستشفيات جامعية جديدة.

غير رجوعا إلى ما جاء على في الأسئلة اللي طرحها السيد المستشار المحترم، غير بغيت نبشرو خير على أنه خلال سنة 2011 راه كاين واحد الدعم استثنائي لإقليم خريبكة ديال مليون ديال الدرهم ونصف لتحسين وإصلاح مختلف مصالح وأقسام المستشفى الإقليمي، وكذلك برمجة بناء مركز صحي حضري بواد زم، مع إعادة بناء ثلاثة مراكز صحية أخرى بتراب الإقليم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، وشكرا على المساهمة.

ننتقل إلى السؤالين الموجهين إلى السيد الوزير المنتدب لدى السيد الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة، حول تقييم تجربة التوقيت المستمر، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الدستوري الموحد، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحو المريوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

اعتمدت الحكومة منذ 20 يونيو 2005 نظام التوقيت المستمر في الإدارات العمومية وشبه العمومية والجماعات المحلية، وقد عرف مجلس المستشارين آنذاك نقاشا عميقا حول نجاعة هذا التوقيت وحول قابليته للتنفيذ في بلادنا، اعتبارا لعدة عوامل، تطرقنا لها خلال الأسئلة التي طرحناها في الموضوع.

اليوم، السيد الوزير، المواطنون، ونحن معهم، لازالوا يشتكون من ضعف مردودية الإدارات العمومية تحت وطأة هذا التوقيت، الذي أصبح من بين نتائجه غياب الموظفين وتعطيل مصالح المواطنين والمتعاملين مع الإدارات العمومية بصفة عامة من فاعلين اقتصاديين وغيرهم.

السيد الوزير، بعد مرور ستة سنوات على تطبيق هذا النظام، نريد منكم تقييما واضحا وموضوعيا لحصيلته.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد محمد سعد العلمي، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس.

أما فيما يتعلق بسن هذا النظام واعتماده، فأنتم تعرفون بأنه قد تم ذلك خلال سنة 2005، وسنة 2005 لها مغزاها.

ثانيا، بعد مرور سنة من تطبيق نظام التوقيت المستمر، قامت الوزارة المعنية، وهي وزارة تحديث القطاعات العامة، بإجراء دراسة تقييمية حول تطبيق هذا النظام. وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج، يمكن أن نقول بأنها في مجملها، بالنسبة للموظفين أبانوا عن ارتياحهم للنظام الجديد مع بعض التحفظات، ويمكن أن أزودكم بالدراسة، بالنسبة للمرتفقين كذلك، بصفة إجمالية أبانوا بأن الخدمات العمومية للإدارة قد تحسنت، وإن كان بشكل نسبي.

وبالتالي بعد إنجاز هذه الدراسة تم الاستمرار في اعتماد التوقيت المستمر، حيث أن المسؤولين حينذاك اعتبروا بأن نتائج الدراسات ترجح الاستمرار في اعتماد التوقيت المستمر.

حاليا، قمنا بالتقييم الضروري، وتبين من هذا التقييم أن التوقيت المستمر إذا كان لا يعاب من حيث المبدأ، نظرا لعدد من المميزات التي يضمنها التوقيت المستمر، فإن هناك خللا، ومع كامل الأسف الخلل موجود في المرسوم ذاته، مرسوم 2005، وهذا الخلل إذا كان يحدد وقت الاستراحة في نصف ساعة، ونصف ساعة غير كاف، فإنه لا يحدد بالضبط متى تبدأ فترة الاستراحة ومتى تنتهي، وهذا ما يؤدي إلى أنك حينما تذهب إلى الإدارة من الثانية عشر زوالا إلى الثانية بعد الظهر، تلقى الإدارة، يعني

معظم الموظفين خارج الإدارة بدعوى أنهم ذهبوا ليتناولوا طعام الغذاء.

إذن هذا الأمر يتطلب ما يلي:

1- الرفع من مدة نصف ساعة إلى مدة، يمكن أن تكون ساعة؛

2- تحديد وقت بداية مدة الاستراحة ونهايتها احتراما للمرتفقين وللمواطنين قبل الموظفين؛

3- تنظيم المداومة خلال الساعة المحددة للاستراحة.

وبهذا نحافظ على استمرارية المرفق العمومي، إذن قمنا فعلا بالتقييم، وينبغي أن نصلح الأخطاء التي ارتكبت في هذا الصدد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد المستشار هل لكم تعقيب؟ تفضلوا.

المستشار السيد الحو المريوح:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

إذن متفقين، أنه هاذ الشي اللي كنا نخاف منه ذاك الوقت وطرحنا فيه أسئلة وتطرقنا للمسائل اللي يمكن لها تعيق هذا النظام وقفنا عليها الآن.

هذا بالإضافة لهاذ الشي اللي قلتو السيد الوزير على ضوء الدراسة التي قمتم بها، كنقول مرة أخرى إذا كانت غادي تكون شي دراسة تكون دراسة قدر الإمكان تكون مستقلة، أما استطلاع الرأي عند الموظفين أنفسهم، أنا أظن غير جدي، خصنا نشوفو المواطنين واش راضيين، واش الأغراض ديالهم كتقضى في الإدارات أو لا؟

أما الموظفين بصفة عامة غادي يكونوا راضيين، وبالخصوص هاذوك اللي الله يهديهم اللي استغلوا هذا النظام اللي ما بين 12 و 2 كيغيبوا على الإدارات لسبب ما، أنتم قلتو، إما الغذاء، إما غادي يدي الدراري للمدرسة، إما لشيء آخر. من الثالثة كيبداو الإدارات كيخواو لأنه يتأهبون باش يخرجوا مع الرابعة، الرابعة والنصف... إلخ. هاذ العيوب كلها قلتوها، السيد الوزير، ما غاديش نرجع لها، احنا متفقين بلي كاين إشكال.

بغيت نضيف، هاذ النظام ما يمكن له مازال ينجح إلى ما عملتوش المجهودات باش يتوفروا الظروف ديال الإطعام، النقل المدرسي اللي هو مشكل، واحد العدد ديال الموظفين اللي ما كنلقاوهمش كيقول لك غادي ندي الدراري، غادي نرجع الداراري... إلخ.

وهناك موضوع آخر لمستوه شي شوية وهو ضبط الحضور، الضبط ديال الحضور خصو يكون الآن بطرق تقنية، طرق إلكترونية وماشي الإلكترونية ديال (la carte)، ذاك الشي ما بقاش واكل، ولات دابا وشفنا في المغرب بعض الإدارات في القطاع الخاص كيستعملوا البصمات الإلكترونية اللي هي ما كتخلي حتى شي مجال للغش.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس.

الحقيقة نظام التوقيت المستمر ليس نظاما فقط لسير الإدارة ولكن هو نظام مرتبط بنمط حياة، الدول التي اعتمدت النظام المستمر في إداراتها وفي مرافقها العمومية غيرت نمط حياتها، فيما يتعلق بالسلوك الغذائي وغيره.

مادام المغاربة كيعتبروا الأكلة الرئيسية هي الغذاء وأنهم لابد ياكلوا الطاجين في الغذاء، راه عمر شي توقيت مستمر ما غادي ينجح في بلادنا. إذن المسألة، مسألة ثقافية، وتتطلب أننا نغيرو عاداتنا وسلوكاتنا مثلما عملوا الدول اللي نجح فيها التوقيت المستمر، وإلا إذا كنا غادي نبقاو مصرين على الاحتفاظ بعاداتنا، أنا أعتقد أنه من الأحسن أن نعود إلى التنظيم اللي كيخلي لنا المتسع واسع باش نتغذاو مزيان، ولم لا نعملو القيلولة بعد الغذاء وعاد نرجعو للمكاتب ديالنا.

مسألة الصرامة، هاذي مسألة ضرورية ومؤكدة، ولكن ينبغي أن يكون حاضرا دائما الضمير المهني لدى الموظف ليقوم بواجباته مثلما ينبغي أن يتمتع بحقوقه، فالإدارة هي حقوق وواجبات، الحقوق يضمنها القانون والواجبات ينبغي أن يضطلع بها الموظف تبعا لضميره.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، شكرا على المساهمة، وبقي سؤال واحد، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمون:

أشكركم السيد الرئيس، وباسم فريق الأصالة والمعاصرة نطلب تأجيل هذا السؤال، لأنه سؤال مهم، للأسبوع المقبل إذا سمحتم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

فلكم ذلك، سيؤجل هذا السؤال إلى جلسة لاحقة.

وباسمكم جميعا أشكر السيد الوزير على مساهمته، وأتمنى له أن يلتقي مع المجلس قريبا إن شاء الله في إطار أسئلة أخرى، خصوصا وأنه إبن الدار.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.